



## الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

## اللجنة الأولى

الجلسة ٤

الأربعاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد بحر العلوم ..... (العراق)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بنود جدول الأعمال ٥٢ (ب) و ٩٠ إلى ١٠٦ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة  
بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع الوفود بأن القائمة المتجددة للمتكلمين في هذه المرحلة من عملنا قد أغلقت أمس الساعة ١٨/٠٠ وفقا لبرنامج عملنا وجدولنا الزمني. وآمل أن تكون جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة أثناء المناقشة العامة قد تمكنت من إدراج أسمائها في القائمة قبل الموعد النهائي.

وأود تذكير الوفود أيضا بأن قائمة المتكلمين ستفتتح غدا لجزء المناقشة المواضيعية التي ستبدأ في الأسبوع القادم يوم الأربعاء ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

وقد طلب الكلمة ممثل المملكة المتحدة بشأن نقطة نظام.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أثير نقطة نظام قبل أن نبدأ جلستنا.

وأنوه إلى المراسلات التي عُمرت يوم أمس بالنيابة عن وفد البرازيل فيما يتعلق بالطلب المقدم من وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن إشراك الأمين العام للمنظمة في الفريق المعني بالمنظمات الدولية، والذي طلب طرحه للتصويت غدا.

يعتقد وفد بلدي أنه طالما تجنبت اللجنة الأولى التصويت على المسائل الإجرائية على مدى سنوات عديدة، فسيكون من المؤسف أن تفعل ذلك مرة أخرى. وفي الوقت نفسه، يرى وفد بلدي أن على اللجنة أن توضح تحفظاتها على إشراك الوكالة في الفريق المعني بالمنظمات الدولية. فذلك أمر في غاية البساطة. فنحن لا نعتقد أن الوكالة منظمة دولية. فهي تصف نفسها على موقعها الشبكي بأنها منظمة حكومية دولية يقع مقرها

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1730828 (A)



اليوم في أن تقصر بياناتها على ثماني دقائق في حال الكلام بصفة وطنية، و ١٣ دقيقة عندما تتكلم باسم عدة وفود. وإنني أشجع الممثلين التي لديها بيانات طويلة أن تدلي بنسخة موجزة وتقدم النص الكامل لبياناتها على البوابة الإلكترونية الموفرة للورق (PaperSmart). كما أشجع المتكلمين على التكلم بسرعة معقولة للسماح بترجمة شفوية وافية.

**السيد أوليانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم في منصبكم الرفيع، ونتمنى لكم كل النجاح في مهمتكم.

وسأحاول أن أقصر بياني على ثماني دقائق، على الرغم من أن ذلك سيكون صعبا.

لقد شهدت السنة التي انقضت منذ انتهاء الدورة السابقة للجنة الأولى العديد من التطورات الجديرة بالذكر، وأهمها، من نافلة القول، اتفاق مجموعة كبيرة من الدول على معاهدة حظر الأسلحة النووية (A/CONF.229/2017/8)، وفتح باب التوقيع عليها. وللأسف، فإننا لا نستطيع أن نرى ذلك بشكل إيجابي. فمضمونها يختلف كثيرا عن مقترحاتنا بشأن السبل الكفيلة ببناء عالم خال من الأسلحة النووية. كما أنها لا تتطابق مع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تنص على ضرورة أن يتم التدمير التام للأسلحة النووية بالتوازي مع الاتفاق بشأن نزع السلاح العام والكامل.

ونحترم آراء دعاة التخلي عن الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن. إننا نشاطر الهدف المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية، ولكننا ندرك أنه هدف طويل الأجل، وأن العمل على تحقيقه ينبغي أن يكون تدريجيا. وعندما يتعلق الأمر بمناقشة الكيفية التي يتم بها فرض حظر على الأسلحة النووية وتوقيته، فإن ذلك أمر مستحسن فقط في إحدى المراحل الأخيرة من عملية نزع السلاح النووي، من أجل ضمان أن تكون النتائج لا رجعة فيها. ومن الواضح أن وضع هذا الهدف

في منطقة خالية من الأسلحة النووية، ثم تمضي بعد ذلك إلى وصف ذلك بأنه مسألة متعلقة بنزع السلاح الإقليمي.

وعلى سبيل الحل التوفيق، نقترح على ممثل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدلا من التكلم في الفريق المعني بالمنظمات الدولية، أن يتكلم في الفريق المعني بالمبادرات الإقليمية لنزع السلاح الذي سيعقد اجتماعا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن يكون هذا الحل التوفيقى مقبولا، وأن تتمكن من تفادي التصويت. وأطرح هذا الاقتراح انطلاقا من روح التوافق، بغية تجنب التصويت بشأن مسائل إجرائية، وهو الأمر الذي لم تفعله اللجنة لسنوات عديدة.

**السيدة كالزا (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):** نخطط علما بالاقتراح الذي قدمه ممثل المملكة المتحدة. ومع ذلك، فإننا لا نزال نطالب بأن يكون الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أحد المشاركين في تبادل الآراء مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. إن المنظمات الحكومية الدولية منظمات دولية. وكون أن نطاق عضويتها إقليمي لا يعني أنه ليس دوليا من الناحية القانونية. وعلى أي حال، نحن نناقش الفريق حيث سيتبادل الممثل السامي الآراء مع مسؤولين رفيعي المستوى في المنظمات الدولية. وإذا أدرجت الوكالة في الفريق، فللجنة أن تطمئن أنها ستشارك على أعلى مستوى ممكن، وسيمثلها أرفع مسؤوليها.

وأود أن أشير إلى أننا لم نطلب إجراء تصويت غدا. لقد طلبنا اتخاذ إجراء بشأن الطلب. ومجدونا أمل كبير في أن يتم التصويت بتوافق الآراء.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تنظر اللجنة الآن في قائمة المتكلمين لهذا اليوم. أحث جميع الوفود التي تأخذ الكلمة على أن تضع في اعتبارها الحدود الزمنية المقترحة لإلقاء البيانات. أود أن أذكر الوفود بأنني أعول في هذه الجلسة على تعاونها

التخفيضات في الأسلحة النووية. وأحدها هو استمرار إنشاء منظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف، وهو مشروع قطع بالفعل شوطا طويلا في تسميم الأجواء في أوروبا. ونفس الشيء يحدث الآن في آسيا، ولا سيما فيما يتعلق بتركيب الولايات المتحدة منظومتها الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية في جمهورية كوريا واقتراحها نشر منظومة "Aegis Ashore" في اليابان. سيقدم الخبراء العسكريون الروس والصينيون إحاطة إعلامية مشتركة هنا في مقر الأمم المتحدة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، لمناقشة العواقب الخطيرة لجهود الولايات المتحدة للجهود الرامية إلى إنشاء منظومة دفاعية مضادة للقذائف على الصعيد العالمي، وندعو جميع الوفود في اللجنة الأولى إلى المشاركة.

كما أصبح إحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي أكثر صعوبة بسبب تزايد احتمال وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وتبذل روسيا، إلى جانب العديد من الدول، كل ما في وسعها لمنع ذلك. لقد تعهدنا بالتزام سياسي بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي منذ عام ٢٠٠٤، وتشارك ١٧ دول حاليا مشاركة كاملة في هذه المبادرة، مع انضمام فييت نام مؤخرا. وخلال السنوات القليلة الماضية، دأبنا على طرح مشروع قرار دعما لتلك المبادرة كي تنظر اللجنة الأولى فيه. وفي العام الماضي، شارك في تقديمه ٤٥ بلدا وصوّتت ١٣٠ دولة مؤيدة له. وندعو جميع الدول التي لم تشارك بعد في تقديم مشروع القرار هذا العام (A/C.1/72/L.53)، غلى أن تقوم بذلك أو على الأقل أن تصوت مؤيدة له. وينطبق هذا بصفة خاصة على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - أي إذا كانت تكثرث لفكرة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. حتى الآن لم تُقدّم على ذلك، مشيرة إلى عدم وجود تعريف واضح لماهية الأسلحة في الفضاء الخارجي والتحقق من الآليات اللازمة لضمان الامتثال للالتزامات المترتبة عليه. ونرى أن هذه الحجج غير مقنعة. وواقع الأمر أننا لا نتكلم هنا عن

في الوقت الحاضر أمر سابق لأوانه. وتجدد الإشارة إلى أن بعض الأحكام الواردة في المعاهدة بشأن حظر الأسلحة النووية، ولا سيما المواد ٤ و ١٧ و ١٨، تثير أسئلة خطيرة جدا. ويمكن للمهتمين بشواغل روسيا بشأن هذه المسألة أن يطلعوا على النص الكامل لهذا البيان، الذي سيجري تعميمه في هذه القاعة ونشره على البوابة الشبكية (QuickFirst).

ونود أن نشدد على أن روسيا، إذ يتم النظر في كل هذه الأمور، لا تعتزم التوقيع أو التصديق على المعاهدة الجديدة. إننا ندعو أعضاء المجتمع الدولي إلى التمسك بالنهج التي ثبت نجاحها في مسائل نزع السلاح النووي وتم وضعها بتوافق الآراء في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن حيث الجوهر، يعني هذا تنفيذ نزع السلاح النووي بطريقة تساعد على تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين وتوطيد أمن جميع الدول، دون استثناء. وهذا بالضبط ما يعتزم الاتحاد الروسي فعله. أود أن أذكر اللجنة بأنه خلال السنوات الـ ٣٠ الماضية، أسهمت روسيا، على أساس الاتفاقات الثنائية مع الولايات المتحدة وبصورة انفرادية، مساهمة كبيرة في تعزيز عالم خال من الأسلحة النووية من خلال الحد من إمكاناتها النووية بنسبة ٨٥ في المائة. ونحن نواصل تلك الجهود في إطار معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية من أجل بلوغ مستويات بحيث تنص على وسائل إيصال الرؤوس الحربية ومرافق الإطلاق بحلول ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨.

وربما يرغب الكثيرون هنا بمعرفة ما سيحدث بعد ذلك. وسنرى. فعلى سبيل المثال، إن معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، بصيغتها الحالية، تتيح المجال لأن يتم تمديدتها لمدة خمس سنوات أخرى. ونحن لا نعترض على النظر في هذا الخيار، إلا أننا لتحقيق ذلك بحاجة إلى شريك راغب. وبصفة عامة، هناك طائفة كاملة من العوامل السلبية التي جعلت البيئة الدولية الراهنة غير ودية للغاية للنظر في خيارات لإجراء مزيد من

الانتشار. إننا نرحب بحقيقة أن إيران تمثل بالكامل لالتزاماتها، كما أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مراراً وتكراراً. ومن الضروري تعامل جميع أطراف الاتفاق معه بعناية فائقة. ولا يسعنا إلا أن نشعر بالانزعاج من حقيقة أن التوترات المتعلقة بخطة العمل، لا تزال تتصاعد بشكل مصطنع رغم أنها لا تستند إلى أي شيء على وجه الخصوص. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى التقيد الصارم بشروطها.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء حقيقة أننا، خلال النصف الأول من دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الحالية، لم نتقدم قيد أئمة في اتجاه عقد مؤتمر بشأن إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. تدمير. وفي الواقع فنحن الآن أمام طريق مسدود كامل. إن الاتحاد الروسي يحاول إيجاد حل لهذا المأزق. وقد قمنا خلال الاجتماع الأول للجنة التحضيرية، بتعميم وثيقة عمل تتضمن مقترحات ملموسة لبذل المزيد من الجهود، ونرحب بالنهج المماثل للأعمال الذي اتبعته رئاسة الأمانة العامة. ونعترم خلال هذه الدورة، إجراء مشاورات مكثفة مع دول المنطقة لمحاولة إيجاد سبيل لكسر الجمود.

يصادف اليوم مرور ستة أشهر بالضبط على الحادث الخطير الذي استخدم فيه غاز السارين في خان شيخون في سورية. وطالب الاتحاد الروسي آنذاك بإجراء تحقيق فوري معمق وجدي بهدف تحديد المسؤولين عن ذلك ومعاقبتهم. لكن هذا لم يحدث. قامت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعمل سطحي تماماً، مع خروج كامل عن القواعد المقررة التي تجاهلت المبادئ الأساسية لسلسلة المسؤولية. حيث تم القيام بمجمل العمل عن بعد. وقد تم الآن تمرير هذه المسألة إلى آلية التحقيق المشتركة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، ونأمل أن تصحح أوجه قصور بعثة

صك ملزم قانوناً بل عن التزام سياسي وتدابير لبناء الثقة حيث إن إجراءات التحقق الخطية ليست بضرورية جداً.

فيما يخص تعريف كلمة "أسلحة"، يتم تضمين ذلك، إلى جانب الأحكام الرئيسية الأخرى، في مشروع معاهدة الاتحاد الروسي والصين بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وهو لا يزال مطروحاً على طاولة مؤتمر نزع السلاح في جنيف ونأمل أن يتم طلبه قريباً. وحتى ذلك الحين، وخلال هذه الدورة، نقترح نحن وشركاؤنا الصينيون اعتماد مشروع قرار بشأن إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين للأمم المتحدة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونأمل أن يحظى بأكبر دعم ممكن في اللجنة الأولى.

وفي وقت مبكر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، سنكون بالضبط في منتصف دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الحالية. وفي رأينا، سارت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، على ما يرام. ومع ذلك، فإن مشاكل عدم الانتشار النووي لم تتناقص. ولا تزال المشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية تمثل تحدياً خطيراً. ومثل البلدان الأخرى، فإننا ندين بشدة إجراء بيونغ يانغ تجارب نووية وإطلاقها قذائف تسيارية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. ولكن في حين أننا أيدنا تدابير الجزاءات الأخيرة، إلا أنها ليست الحل السحري. ولا يمكن حل المشكلة إلا بالوسائل السياسية والدبلوماسية. وفي هذا الصدد، قدم الاتحاد الروسي والصين بصورة مشتركة خريطة طريق للتسوية. والخيارات العسكرية غير مقبولة على الإطلاق، ونحن ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الاستفزازات والخطاب المشجع على الحرب، من أجل تهيئة ظروف مواتية أكثر للجهود السياسية والدبلوماسية.

لقد كان الاتفاق على خطة العمل الشاملة المشتركة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني ونجاح تنفيذه إنجازاً هائلاً لعدم

النووي منذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ١ (١) بشأن نزع السلاح النووي. ويدرّنا بمدى الحاجة الملحة إلى ضمان التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بمسار نزع السلاح النووي من أجل منع تصنيع أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها نهائياً. ولكن وبينما ينبغي أن تساعد المعاهدة على بناء الثقة وتعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين، فإن عالميتها لا تزال تشكل شرطاً أساسياً رئيسياً لتنفيذها وفعاليتها. وسيكون من الأمور الحاسمة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، سواء كانت دولاً نووية أو غير حائزة للأسلحة النووية، العمل معاً لتعزيز أمننا الجماعي ومنع الآثار المدمرة لاستخدام الأسلحة النووية على البيئة وعلى الحياة البشرية.

وفي الأجواء الحالية، عندما تنفذ قوة تعددية الأطراف ويزداد التوتر السياسي والاقتصادي سوءاً، سنحتاج إلى تعبئة المجتمع الدولي بأكمله وتشجيع الإرادة السياسية من جانب جميع الدول إذا أردنا التوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات ملموسة تحترم التوازن الدقيق بين مبادئ نزع السلاح. وإذا تم استخدام الأسلحة النووية لأول مرة، فإن آثارها الرهيبة ستتجاوز الحدود. ولهذا يعتمد أمننا جميعاً على التعايش السلمي وتسوية المنازعات عن طريق الحوار والاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

تجري دورة هذا العام في سياق عالمي يتدهور فيه الأمن الدولي ويزداد فيه التهديد الإرهابي، وكذلك التوترات والمخاوف بشأن برامج الأسلحة النووية لبعض الدول التي يعتبرها المجتمع الدولي بأكمله خطيرة. وشكل المؤتمر العاشر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعقود في ٢٠ أيلول/سبتمبر، فرصة لإدانة إجراء التجارب النووية، وهو عمل غير مسؤول من عدم احترام القانون الدولي وقيمة الحياة البشرية. وكان ذلك أيضاً وقتاً للتذكير بالحاجة الملحة إلى الالتزام بنزع السلاح وعدم الانتشار واحترام السلم والأمن الجماعيين.

تقصي الحقائق، وأن تجري تحقيقاً جيداً حقاً، وبالتالي تؤكد الأساس لتمديد مهمتها.

في الختام، أود أن أسترعي انتباه الوفود إلى حقيقة مفادها قيام الاتحاد الروسي قبل أسبوع بتدمير ترسانته الكيميائية قبل ثلاث سنوات من الموعد النهائي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئيس وإلى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين.

وأود أن أذكر الوفود بأن تتكرم عند إلقاء بياناتها بالالتزام بمدة ٨ دقائق عند التحدث بصفتها الوطنية.

**السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية):** كان السفير هلال يود أن يدلي بهذا البيان بنفسه، ولكنه مشغول ببرنامج عمل اجتماع لجنة بناء السلام، ولذلك سأحدث إلى اللجنة بالنيابة عنه.

في البداية، بالنيابة عن المملكة المغربية، أود أن أهنيكم سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة، وأن أؤكد لكم تعاوننا الكامل.

يؤيد الوفد المغربي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية واليمن باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/72/PV.2).

وذكرنا اليوم الدولي للتخلص الكامل من الأسلحة النووية، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، بالحاجة الملحة إلى إنهاء سباق التسلح النووي المحموم الذي يشهده العالم، لأنه قد يؤدي إلى كارثة. وينبغي أيضاً أن يشجعنا على بذل كل جهد ممكن للحيلولة وإلى الأبد دون نهاية العالم التي يمكن أن تنجم عن استخدام الأسلحة النووية، سواء بشكل عرضي أو متعمد. وقد شكل اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية والتوقيع عليها خطوة رئيسية إلى الأمام في الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح

في القرارات التي اعتمدها مختلف مؤتمرات الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إننا نعتقد أن من الأهمية بمكان أن يعقد مؤتمر دولي، من دون مزيد من التأخير، لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ويجب على المملكة المغربية، مثلها مثل العديد من الدول الأخرى، أن تدين الجمود المشحون سياسيا في مؤتمر نزع السلاح - الهيئة الفريدة المتعددة الأطراف المكلفة بالتفاوض بشأن صكوك متعددة الأطراف لنزع السلاح. إن سنوات المؤتمر الطويلة من الخمول تتناقض بشكل صارخ مع التحديات الأمنية الجديدة التي تواجه العالم، وتهدد هدف المجتمع الدولي النهائي المتمثل في تحقيق نزع السلاح العام الكامل.

وقد ترأست المملكة المغربية الفريق العامل الثاني التابع لهيئة نزع السلاح، بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وهي ترحب باعتماد ١٤ توصية بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، للمرة الأولى في ٢٠ عاما، في ختام دورتها لعام ٢٠١٧. وتشكل توصياتها خطوة كبرى إلى الأمام، وينبغي أن تساعد في الحد من التوترات وبناء الثقة، مما يسمح بمنع نشوب النزاعات وتحقيق التنمية المستدامة.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية يشكل تهديدا للاستقرار في أفريقيا ويؤجج الإرهاب والجريمة المنظمة. وتعتقد المملكة المغربية أن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي أمر حاسم من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن الحالة المثيرة للقلق في منطقة الساحل والصحراء، التي يسببها الاتجار الجامح غير المشروع بجميع أنواعه، بما في ذلك في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والصلات بين شبكات الاتجار بالأسلحة والجماعات الإرهابية، تدفعنا إلى زيادة جهودنا الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي، على أساس نهج شامل. ومن ذلك المنطلق، ترى المملكة المغربية أن

وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٠، صدقت المملكة المغربية إدراكا منها للتهديد النووي المتزايد، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومنذ ذلك الحين، واصلت تشجيع الدول التي لم تصدق عليها بعد على القيام بذلك. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أننا نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى نهج متعدد الأطراف، تدعمه ثقة حقيقية بين الدول، من أجل تشجيع البلدان التي كانت مترددة في القيام بذلك على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبالتالي تسريع دخولها حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد اعتقادنا بأن جميع البلدان التي تهتم بتعزيز تعددية الأطراف والتمسك بالقانون الدولي ينبغي أن تكفل التنفيذ الفعال لجميع أحكام المعاهدات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، من أجل بناء عالم يسوده السلام والأمن للجميع.

تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تشكل أداة رئيسية في صون السلام والأمن الدوليين، رغم أن الالتزامات الناشئة عنها لا تحترمها دائما جميع الدول الأطراف فيها. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من واجبنا جميعا القيام بكل شيء ممكن لتحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار التي تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، نناشد جميع الدول الأعضاء توحيد جهودها للتصدي لتحديات الانتشار المستمرة وضمان الوفاء بجميع التزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار وبالتراماتها السيادية.

ونعتقد أنه يتعين أن يشكل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، هدفا رئيسيا على الصعيد الإقليمي. ولم يتم بعد إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، على الرغم من الإشارة إلى هذا القلق صراحة

وقد ازداد التهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، خلال العام الماضي. ولذلك، تعتقد فرنسا أنه على جميع البلدان الممثلة هنا اليوم التنديد بالاستراتيجية غير المسؤولة والاستفزازية التي تستخدمها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد أظهرت قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بإجرائها ثلاث تجارب نووية منذ عام ٢٠١٦ وزيادة عدد عمليات إطلاق القذائف التسيارية وتنويع وسائل إيصالها وتوسيع نطاقها، عزمها على حيازة أسلحة نووية عاملة. وقد أدان بلدي تلك التطورات بأشد العبارات على أعلى مستويات الحكومة. وتدعو فرنسا، علاوة على تضامنها مع بلدان المنطقة، إلى المزيد من البصيرة والثبات من جانب المجتمع الدولي.

إن واجبنا، في ضوء الانتهاك الصارخ للعديد من قرارات مجلس الأمن، هو التأكيد مجدداً على حرمة مبدأ عدم الانتشار وإعادة النظام بحزم إلى طاولة المفاوضات. وعلاوة على ذلك، تؤيد فرنسا الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي. وهي ستكفل كذلك أن تستمر دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إعطاء الأولوية للأزمة.

لقد ظلت الأسلحة الكيميائية تستخدم في سورية منذ عام ٢٠١٢. ويذكرنا بهذه الحقيقة الهجوم الواسع النطاق بغاز السارين الذي شن على خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل، والذي أدى إلى مقتل حوالي ١٠٠ شخص. وبالنسبة لفرنسا، لا شك في أن قوات الأمن المسلحة السورية هي المسؤولة عن ذلك الهجوم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمشروع قرار هذا العام أن يشير إلى المبدأ الأساسي المتمثل في حظر استخدام الأسلحة الكيميائية، على النحو الذي حددته اتفاقية الأسلحة الكيميائية. لقد أثبت إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة في ٢٠١٥ أن الحوار يمكن أن يفضي إلى اتفاق صلب، الذي هو مفتاح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وخطة العمل ليست مثالية، كما أنها غير محددة المدة، ولكن يجب حمايتها

معاهدة تجارة الأسلحة، التي يتمثل هدفها الرئيسي في تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ستعزز السلم والأمن الدوليين ومكافحة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ويعلق بلدي أهمية خاصة على تبادل المعلومات والخبرات وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجالات الأمن النووي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد البيولوجية والمشتعة والنوية. إنها تشارك في عدد من المبادرات الدولية، بما في ذلك المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وعملية مؤتمر قمة الأمن النووي.

وفي الختام، يحدوني الأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي بأسره من إزالة الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن وتحقيق الهدف النبيل المتمثل في عالم خال من ذلك التهديد. فالسلام من خلال نزع السلاح هو صالح عام للبشرية. وينبغي لنا ألا ندخر أي جهد في التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية، وأقل ميلاً إلى الدخول في سباق تسلح نووي على حساب مكافحة الفقر والأوبئة وتغير المناخ والتدهور البيئي.

**السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** يتقدم وفد بلدي بالتهنئة الصادقة لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، ويتمنى لكم كل النجاح في عملكم.

تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.2)، وتود الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية. وسيكون النص الكامل لبياننا متاحاً من اليوم.

لقد أعرب بلدي عن القلق، منذ العام الماضي، إزاء التدهور الشامل للبيئة الأمنية الدولية، إذ أن عدم إمكانية التنبؤ بها في تزايد وتزداد تعقيدا وتهديدا. وقد ازدادت سوءاً، منذ ذلك الحين، الأمر الذي يعني أنلتحديات الحالية المتعددة يجب أن تعالج، أكثر من أي وقت مضى، ابقدر أكبر من الواقعية والعزم.

خطورة ونطاق المخاطر عند تحديد موقف بلدانهم من هذه المسألة.

ولم تسلم الصكوك القانونية الأخرى من التسييس المفرط لمناقشاتنا. فقد كانت نتيجة المؤتمر الاستعراضي لأطراف اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي عقد في أواخر عام ٢٠١٦، مخيبة للآمال، على الرغم من الإسهامات العديدة. ولا يمكننا المخاطرة بإضعاف معايير عدم انتشار المواد البيولوجية واحترامها. ويجب علينا كسر الجمود السياسي والتركيز على ما يمكن إحرازه من تقدم في استعادة التعاون في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويسلط توجيه الانتقادات إلى منتديات نزع السلاح المشروعة والتحایل عليها الضوء على تلك التوترات. وثمة حاجة إلى حلول طويلة الأجل كذلك للتغلب على الصعوبات المالية التي ووجهت هذه السنة.

ويجب علينا التغلب على الانقسامات السياسية واستئناف الحوار والتعاون، في المستقبل. وينبغي للاجتماع المقبل للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار أن يمكننا من إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل لركائز المعاهدة الثلاث ومن تعزيز سلطة وسلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما قدرتها على الاحتراس من الانتشار. ولا تزال فرنسا ملتزمة - على غرار ما أظهرت مؤخرًا من اتخاذ خطوات كبيرة في مجال نزع السلاح النووي - بالهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، عندما يسمح الوضع بذلك، مع كفالة الأمن غير المنقوص للجميع.

وعلى ذلك، ووفقًا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سيواصل بلدي العمل بعزم على تنفيذ الخطوات التالية في مجال نزع السلاح النووي: دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وبدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، استنادًا إلى ولاية شانون، والمشاركة رفيعة المستوى لفريق الخبراء التحضيري الرفيع

وتنفيذها بشكل كامل. ومع ذلك، تبقى المسائل المتعلقة بالانتشار. إن تكرار عمليات إطلاق القذائف القادرة على حمل رؤوس نووية، ينتهك قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) ويمكن أن يزعزع استقرار المنطقة. ويجب علينا مواجهة ذلك التحدي معًا، من دون أن نعرض للخطر خطة العمل الشاملة المشتركة.

وتتطلب منا رغبة المجتمع الدولي في إيجاد عالم أكثر أمانًا للجميع التركيز على الوصول إلى فهم واضح ومشترك للتهديدات الخطيرة والسياقات الإقليمية والعالمية والمصالح الأمنية المشتركة. وقد أدى النهج الإنساني لنزع السلاح النووي، بسبب الافتقار إلى فهم البيئة الاستراتيجية، إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، في تموز/يوليه. وكما تدرك اللجنة، لم تشارك فرنسا في تلك المفاوضات، ولا تعترف الانضمام إلى المعاهدة. وفرنسا غير ملزمة بالمعاهدة، ومن ثم فليست عليها أي التزامات إضافية.

وبالنسبة إلى فرنسا، وكثير من بلدان أوروبا وآسيا على وجه الخصوص، لا يزال الردع النووي يؤدي دورًا في الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين. والمعاهدة الجديدة لا تغير شيئًا، طالما أن البيئة الدولية لا تترك أي مجال للضعف. والمعاهدة ليست مجرد تدبير غير فعال في سبيل نزع السلاح النووي فحسب، بل إنها كذلك ملأى بالمخاطر. فهي تضعف مصداقية نظام عدم الانتشار بإنشاء معاهدة تتقاطع أغراضها مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي قد يميل البعض إلى الانسحاب منها في المستقبل. وكذلك تشكل المعاهدة الجديدة خطرًا على معايير التحقق، بما في ذلك اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يمكن أن تقوض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واحتمالات دخولها حيز النفاذ. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية تهدد بالهدم بدلا من البناء. إنها تقسمنا في وقت الوحدة فيه مطلوبة. ولذلك، فإننا نشجع جميع شركائنا على تقييم

لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وسنكفل إضفاء طابع موضوعي وملمس وشفاف وشامل على العملية التحضيرية. وبذلك الروح، سيعقد الرئيس المنتخب مشاورات غير رسمية إضافية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، والتي وجهت الدعوة إلى جميع للمشاركة فيها.

وفي الختام، في بيئة حافلة بالتحديات، فإن فرنسا مقتنعة بأن تعزيز الحوار عبر الإقليمي ضروري من أجل العودة إلى الطريق الصعب للتوصل إلى توافق في الآراء.

**السيد دجاني (إندونيسيا)** (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، إلى جانب أعضاء المكتب، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في دورة هذا العام. وفي ظل قيادتكم المقتدرة، نحن مقتنعون بأن عمل اللجنة سيكون ناجحاً.

وتؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل تايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/72/PV.2).

وبينما يواجه العالم مشاكل أمنية خطيرة متعددة ومتزامنة، يجدر التأكيد على الدور الهام الذي تضطلع به اللجنة. ولا يجب علينا فحسب التمسك بالقواعد التي أنشئت هنا وفي أجزاء أخرى من آلية نزع السلاح، بل يجب أيضاً أن نضمن أن تؤدي إجراءاتنا إلى التغلب على تحديات نزع السلاح والأمن الدولي. وكما ذكرنا بذلك المناقشة العامة للجمعية العامة في الشهر الماضي، فإن تجاهل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والخطاب العدائي يمكن أن يكون وصفاً قاتلة لسوء تقدير. فنظريات الأمن النووي ومظلاته تحدث دفاعاً زائفاً. ولا تؤدي إلا إلى تحفيز الانتشار وسباق التسلح. إن مجرد وجود الأسلحة النووية هو السبب الجذري للمشكلة وينبغي التصدي له. فلير

المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تحقيقاً لتلك الغاية، والمساهمة في جهود التحقق من نزع السلاح النووي واستمرار عملية الدول الخمس الدائمة العضوية.

ولا بد من بذل هذه الجهود لمنع خطر حدوث سباق للتسلح النووي. وذلك الهدف يشمل الحفاظ على المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى في أوروبا، وتشجيع الولايات المتحدة وروسيا على مواصلة الجهود الرامية إلى تخفيض ترسانتهما النووية بحلول عام ٢٠٢١، عندما ينتهي العمل بمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

ولضمان أمن الجميع، يجب علينا أيضاً أن نحدد عزمنا على مكافحة انتشار الأسلحة التقليدية. ففي كل يوم، يؤدي الاتجار بالأسلحة، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة إلى سقوط عدد متزايد من الضحايا، بمن فيهم المدنيون. وهذه الأسلحة تغذي الإرهاب وتهدد مجتمعاتنا. وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا، بدعم من المجتمع المدني، بغية تعزيز الاحترام للقانون الإنساني الدولي وإحراز تقدم في تنفيذ الصكوك القائمة وإضفاء الطابع العالمي عليها.

ومعاهدة تجارة الأسلحة لن تحقق أهدافها ما لم تصبح معاهدة عالمية. واتفاقية الأسلحة التقليدية يجب أن تستفيد من النتائج الإيجابية لآخر مؤتمر استعراضي لها، ولا سيما بشأن الأسلحة المستقلة الفتاكة والأجهزة المتفجرة المرتجلة. وسيواصل بلدي تقديم كل المساعدة اللازمة من أجل إحراز تقدم بشأن تلك المسائل.

ويمكن للجنة أيضاً أن تعول على التزام فرنسا الثابت ببذل قصارى جهدها لضمان أن يُكَلَّل بالنجاح مؤتمر الأمم المتحدة

أمم جنوب شرق آسيا مشروع قرار بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، ونأمل أن نال دعم جميع الدول الأعضاء.

ونشدد على الأهمية الإيجابية لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ونحث على عقد مؤتمر عام ٢٠١٠ الذي تأخر لوقت طويل. ومن المؤسف للغاية أن الصفقة الكبرى، باعتبارها أساس التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تزال موضع تجاهل.

ونحث بلدان المرفق ٢ التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على اتخاذ إجراء حتى يتسنى البدء بنفاذ المعاهدة. وللأسف، فإن احتمال دخولها حيز النفاذ ظل غير مؤكد على مدى العقود القليلة الماضية. وينبغي أن نذكر بأن المعاهدة ليست فحسب أداة للأمن والاستقرار الدوليين، بل تتيح أيضا الاستخدام السلمي للطاقة النووية في بعض المناطق. وقد مكن نظام التحقق الدول الأطراف والدول الموقعة من الحصول على البيانات المتاحة للأغراض العلمية المدنية وجهود إدارة الكوارث الإنسانية.

وعلى الرغم من أن هناك تهديدات خطيرة للأمن الدولي، هناك أيضا علامات تبعث على الأمل. وبالإضافة إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، هذا العام، شهدنا توصيات بتوافق الآراء على الأهداف وجدول الأعمال للدعوة إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وحدوث هذا بعد عقدين يبين أنه عندما تتوفر الإرادة، توجد الوسيلة.

وتشجع إندونيسيا جميع الأطراف على العمل بإخلاص لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، وتحت المجتمع الدولي على ضمان مناخ إيجابي من أجل تنفيذها.

العالم الحكمة والحوار وصنع السلام ونزع السلاح. وليقم العالم بإزالة جميع الأسلحة النووية بصورة نهائية.

وتدعو إندونيسيا بشكل خاص الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التقيد بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بطريقة متوازنة بين الركائز الثلاث للمعاهدة. وإندونيسيا ملتزمة بتحقيق دورة استعراض ناجحة لمعاهدة عدم الانتشار، على النحو المبين في عقد الاجتماع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في جاكارتا في آذار/مارس، الذي استضافته إندونيسيا وهولندا، بوصفها رئيسة اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو.

إن عدم وجود نظام ضمانات أمنية ملزمة قانونا يشكل علة وجود للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تسعى إلى الحصول على المواد النووية وللنهوض بتكنولوجيا الأسلحة النووية من أجل الدفاع عن نفسها. والضمانات الأمنية الملزمة قانونا ينبغي أن توفر فائدة جوهرية للدول الأطراف وتسهم في إحراز التقدم في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد كانت إندونيسيا من أوائل الدول التي وقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٢٠ أيلول/سبتمبر. والمعاهدة التاريخية نشأت عن مبادرة اللجنة الأولى، بدعم قوي من المجتمع المدني. فلنقم الآن، بالتعاون مع المجتمع المدني، بتكثيف عملنا على ضمان أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وندعو الدول الأعضاء الأخرى إلى الانضمام إلى المعاهدة وإثبات التزامها بالسلام والاستقرار العالميين.

ونشدد على أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية كخطوة هامة نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. كما تود إندونيسيا أن تعرب عن أهمية إبقاء جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التوقيع والتصديق على بروتوكول معاهدة بانكوك في أقرب وقت ممكن. وستقدم رابطة

السيد شاندرپتي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): إن تايلند تهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وتعرب عن تقديرها ودعمها لكم ولأعضاء المكتب.

ونعرب أيضاً عن تقديرنا للممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وفريقها.

تؤيد تايلند البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا وحركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

لا بدّ أن يكون الناس في صميم عملنا. وفي سعينا المشترك لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بات عملنا بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة ذا أهمية حاسمة الآن أكثر من أي وقت مضى من أجل تعزيز التقدم الاجتماعي - الاقتصادي والسعي إلى مجتمع عادل وسلمي.

إن انتشار النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية يشكل تهديداً خطيراً لأمننا الجماعي. وفي هذا الصدد، نقرّ بأن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ومعاهدة تجارة الأسلحة باعتبارهما إطارين أساسيين فعالين متعددي الأطراف.

واسترشاداً بتقاليدنا الإنسانية القوية، كانت تايلند من بين أوائل البلدان التي وقّعت على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام. وقد دمرنا منذ ذلك الحين جميع الألغام الأرضية من مخزوناتنا وركزنا بشدة على إعادة تأهيل الضحايا وإعادة إدماجهم. وأعادت تايلند أكثر من ٨٤ في المائة من الأراضي الآمنة إلى شعبنا. ومع ذلك، أعاقت الظروف غير المتوقعة جهودنا الرامية إلى إزالة الألغام بصورة تامة. ولذلك فقد قدمنا طلباً في هذا العام لتمديد الموعد النهائي لإزالة الألغام.

وتشعر إندونيسيا بالقلق إزاء الخسارة الهائلة في الأرواح والممتلكات التي ما فتئ الإمداد غير المشروع والاستخدام غير القانوني للأسلحة التقليدية من قبل جهات غير مرخص لها يتسبب به في العديد من أنحاء العالم. وتؤيد إندونيسيا تأييداً تاماً تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

كما تشعر إندونيسيا بالقلق عميق إزاء التطورات المتعلقة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية، وزيادة التهديد بتسليح وعسكرة الفضاء الخارجي. إن الفضاء الخارجي هو تراثنا المشترك ويجب أن يُستخدم بطريقة سلمية لمنفعة ومصلحة البشرية جمعاء. وتؤيد إندونيسيا المفاوضات بشأن معاهدة لحظر سباق للتسلح في الفضاء الخارجي وتشجع اتخاذ خطوات مؤقتة لبناء الثقة والشفافية. وينبغي أن تكون المفاوضات أي مدونة لقواعد السلوك بشأن الفضاء الخارجي مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون متسقاً مع ولايات جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتشعر إندونيسيا بالقلق أيضاً إزاء خطر الهجمات الإلكترونية وعسكرة الفضاء الإلكتروني. فمن الأهمية بمكان إنشاء القواعد الرامية إلى حظر استخدام الإنترنت كوسيلة للهجمات الإلكترونية. وتؤيد إندونيسيا بقوة تعزيز استخدام الإنترنت في الأغراض السلمية والأغراض الإنمائية.

والتحديات التي تواجهنا كثيرة ومعقدة، ولكن ما من تحديات لا يمكن التغلب عليها إن تمسكنا بالمعايير العالمية ومارسنا بعزم إرادتنا السياسية بغية تعزيز تعددية الأطراف والاحترام المتبادل وتعزيز التعاون. وتظل إندونيسيا، من جانبها، عازمة تماماً على العمل بنشاط من أجل المساعدة على تحقيق نتائج ملموسة في اللجنة الأولى.

والنص الكامل للبيان متاح على البوابة الموفرة للورق

(PaperSmart).

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، قمنا بتنفيذ أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وفي هذا العام، احتفلنا بالذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن الانتهاء مؤخراً من تدمير المخزونات الكيميائية الروسية دليل آخر على التزام الدول الأطراف بإعمال الاتفاقية. ومن ناحية أخرى، فإن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي اختتم المؤتمر الاستعراضي الثامن لها، لا تزال تتطلب بروتوكول التحقق الملزم قانوناً لكي تصبح اتفاقية كاملة.

ونود أيضاً أن نشدد على الدور الهام الذي يضطلع به قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتود تايلند أن تُثني على الدور النشط لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وتفانيه بشأن جدول أعمال نزع السلاح. ونعرب عن تقديرنا أيضاً لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في جهوده الرامية إلى تعزيز مسائل نزع السلاح المتعددة الأطراف داخل المنطقة.

إن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية ويجب أن يقتصر على الأغراض السلمية. وبناء القدرات وتبادل التكنولوجيا هما السبيل الوحيد لجني منافع الفضاء الخارجي.

وفي الختام، لا بدّ للقيمة التي نوليها لجهود نزع السلاح أن تُستمد من منفعة شعبنا وحمايته. فهناك علاقة لا تنفصم بين نزع السلاح والتنمية والجنسانية. إن الدور القيم والشاركة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني أمر حتمي. وثمة حاجة إلى تعزيز الأمن الجماعي وبالتالي الشمولية في الساحة المتعددة الأطراف.

**السيد حسن (مصر):** أود بداية أن أتوجّه إليكم، سيدي الرئيس، وإلى جمهورية العراق الشقيقة بخالص التهاني على تولي رئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة خلال هذه الدورة. وإننا إذ نثق في قدرتكم على إنجاح أعمال اللجنة في هذه الدورة الهامة التي تتناول عدداً من القضايا بالغة الأهمية التي تأتي في

ولا يمكن أن يتحقق السلام والأمن العالميان إلا من خلال القضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل. وربما تضمن الأسلحة النووية الأمن للبعض، ولكن على حساب الآخرين. ومع ذلك، فإن المخاطر تجعل من الأمن الجماعي هدفاً لا يمكن تحقيقه. إن الاعتماد التاريخي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفتح باب التوقيع عليها خطوتان هامتان لبلوغ تلك الغاية. ولذلك فإن تايلند تتشرف بأن تكون بين الدول الثلاث التي وقعت على المعاهدة وصدقت عليها في اليوم الأول من فتح باب التوقيع عليها. وتكتسي هذه المعاهدة أهمية خاصة بالنسبة إلى تايلند، باعتبارها الدولة الوديدة لمعاهدة بانكوك، وسنواصلحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاستفادة من طابعها الشامل.

كما أننا سنواصل دعم أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيات النووية. وعلاوة على ذلك، تضع تايلند حالياً الصيغة النهائية للإجراءات الداخلية من أجل التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وندعو المجتمع الدولي، ولا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع و/أو لم تصدق عليها بعد، إلى أن تفعل ذلك في أقرب فرصة.

إن زيادة التوتر في شبه الجزيرة الكورية مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا ولمنطقتنا. ونشدد على الأهمية الحاسمة لتعزيز القواعد العالمية المناهضة للأسلحة النووية وللتجارب على الأسلحة النووية. ونكرر دعواتنا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتنال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ووقف جميع التجارب النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية. ونود أيضاً أن نحث جميع الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس والعمل معاً من أجل استئناف المحادثات السداسية ونزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

هذا الشأن. كما نعبر عن ترحيبنا بما تضمنته بيانات غالبية الوفود خلال اليومين الماضيين من تأكيد لالتزامها بتحقيق هذا الهدف.

إن فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في التوصل إلى وثيقة ختامية، على ضوء إقدام ثلاث دول أطراف في المعاهدة على كسر توافق الآراء، يضع جميع المحافل الدولية المعنية بنزع السلاح أمام مسؤولية مضاعفة لإعادة إحياء مصداقية المنظومة التي تعدّ حجر الزاوية في الأمن الدولي وعدم الانتشار.

حيث نجد أنفسنا أمام مفترق طرق لاستشراف سبل التوصل إلى إجراءات وخطوات جديدة تحقق التوازن بين الركائز الثلاث للمعاهدة، وتعيد لها مصداقيتها وفعاليتها. وعلى الرغم من إدراك المجتمع الدولي لمخاطر امتلاك السلاح النووي أو الاعتماد المستمر عليه كوسيلة ردع ضمن العقيدة العسكرية للدول النووية، تظلّ جهود نزع السلاح النووي حتى الآن قاصرة عن تحقيق التزامات المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، ويظلّ السلم والأمن الدوليان عرضة لمخاطر استخدام السلاح النووي أكثر من أي وقت مضى،

ويزيد من مستوى إحباط الدول غير النووية أنه بالإضافة إلى عدم تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة، فإن بعض الدول النووية تتجه إلى تطوير وتعزيز ترساناتها بل وتطوير أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا السياق، ترحب مصر بالقرار التاريخي باعتماد معاهدة ملزمة لحظر الأسلحة النووية، وتعتبرها إضافة هامة لمنظومة نزع السلاح النووي، وخطوة بارزة نحو حظر تلك الأسلحة التي تعد أكثر أنواع أسلحة الدمار الشامل تدميراً وتهديداً للبشرية. وتود مصر التأكيد على أن تلك المعاهدة الجديدة لا تتعارض مع معاهدة عدم الانتشار، بل إن الدول

مقدمة اهتمامات مصر، فإننا نؤكد لكم ولهيئة المكتب كامل دعم وتعاون وفد مصر خلال هذه الدورة.

كما أود أن أؤكد تضامن مصر مع ما جاء في بيانات كل من المجموعة العربية والمجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز وائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/72/PV.2).

تتعقد اللجنة هذا العام في ظل العديد من التطورات الهامة والتحديات غير المسبوقة التي تواجه منظومة نزع السلاح ومنع الانتشار النووي، مما يضعنا أمام مسؤولية مضاعفة لمراجعة تنفيذ التعهدات والالتزامات المرتبطة بنزع السلاح وتناول هذه التطورات بشكل موضوعي شامل يضع الأمم المتحدة أمام مسؤولياتها في هذا المجال الحيوي الذي يؤثر بشكل مباشر في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ولعل أبرز تلك التحديات والتطورات يتمثل في استمرار الإخفاق في تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي تنفيذ الالتزامات التي تم التوافق عليها في مؤتمرات مراجعة المعاهدة المتعاقبة في هذا الشأن، وفي مقدمتها الالتزامات الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وفقاً للقرار الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥، والذي يمثل جزءاً لا يتجزأ من صفقة التمديد اللائحي لتلك المعاهدة. وتؤكد مصر مجدداً أن عدم تحقيق عالمية المعاهدة واتباع منهج انتقائي ومعايير مزدوجة في هذا الصدد يرتبط بما نراه اليوم من تحديات جديدة، من أمثلتها الأوضاع المثيرة للقلق البالغ في شبه الجزيرة الكورية.

وفي هذا السياق، تتطلع مصر لقيام هذه الدورة للجنة الأولى باتخاذ قرارات من شأنها التمهيد لإحراز تقدّم تجاه إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وتدعو الدول الأعضاء إلى دعم مشاريع القرارات المقدمة من جانب مصر والمجموعة العربية في

أما فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية الناشئة، فنود إعادة التأكيد على التوجهات المصرية تجاه أمن الفضاء الخارجي، والتي تتمثل في تأكيد الملكية المشتركة للفضاء ومبدأ الاستخدام المتساوي، على أن ينحصر استخدامه في المجالات السلمية وألا يتم توظيفه في إطار سباقات التسلح أو تعزيز أمن دول بعينها على حساب أمن باقي الدول، مع العمل من خلال أجهزة الأمم المتحدة المعنية لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، ودفع جهود التفاوض على أطر قانونية جديدة تنظم هذا المجال الهام وتحول دون إساءة توظيف الفضاء الخارجي في مجال التسلح.

كما نود الإشارة إلى الأهمية المتزايدة لموضوع أمن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والأمن السيبراني في سياق الأمن الدولي، وذلك في ضوء أن الأمن السيبراني أصبح مجالا حيويًا يؤثر على جميع نواحي الحياة اليومية وسلامة واستقرار المرافق الاستراتيجية والبنية التحتية لجميع الدول بلا استثناء. الأمر الذي يجعل من تطوير معايير دولية توافقية إزاء كيفية حماية هذا المجال من إساءة توظيفه في مجالات تخريبية تحل بالسلم والأمن الدوليين إحدى أهم القضايا التي ينبغي أن تسترعي انتباه الأمم المتحدة. وتحرص مصر على استمرار مركزية دور الأمم المتحدة في هذا الشأن واستمرار محاولات التوصل لمعايير توافقية رغم الصعوبات التي قد تواجه هذه المحاولات.

وأود ختاماً أن أؤد لكم مجدداً على تعاوننا الكامل لخروج هذه الدورة تحت رئاستكم بنتائج إيجابية مرضية تهدف لتحقيق أمن الجميع، انطلاقاً من اهتمام مصر المستمر بالعمل على تحقيق التقدم المنشود في قضايا نزع السلاح ومنع الانتشار والأمن الدولي والحفاظ على حيوية جهود الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا المجال.

**السيد سالم** (لبنان): نهنئكم وأعضاء المكتب على انتخابكم، ونؤكد لكم دعمنا الكامل لجهودكم طوال هذه الدورة.

التي دعمت معاهدة حظر الأسلحة النووية حرصت على أن تتضمن نصوصها إشارة صريحة لمركزية معاهدة عدم الانتشار.

كما ترحب مصر بالإنجاز المتمثل في التوافق على عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وبعقد المؤتمر الرفيع المستوى للجمعية العامة حول نزع السلاح النووي عام ٢٠١٨. وتتطلع لخروج تلك الاجتماعات بنتائج إيجابية تعيد إحياء الجهود المتعددة الأطراف لكسر الجمود النسبي الذي يشهده مجال نزع السلاح.

واتصالاً بمواقف مصر الثابتة إزاء موضوعات الطاقة النووية، ترفض مصر بقوة أية محاولات من شأنها وضع قيود على حق الدول غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية وتطوير قدراتها الوطنية طالما قامت بتنفيذ التزاماتها وفقاً لاتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تعبر عن قلقها إزاء مساعي التضييق على أنشطة التعاون الفني في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

وتحرص مصر على دعم الجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية، والحيلولة دون حصول الجماعات الإرهابية أو التنظيمات المسلحة غير المشروعة على تلك الأسلحة. إلا أن مصر تعيد التأكيد على تحفظاتها على معاهدة الاتجار بالأسلحة التقليدية، وبصفة خاصة ما تتضمنه المعاهدة من تسييس انتقائي وثغرات تتيح الافتئات على الحقوق المكفولة للدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، خاصة وأن تلك المعاهدة تفتقر للتعريفات اللازمة لتحقيق أهدافها بشكل فعال وغير تمييزي أو ميسس. كما نؤكد في ذات الوقت على اهتمام مصر ودعمها لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتطلعنا لنجاح الدورة المقبلة لاستعراض هذه الآلية الهامة خلال عام ٢٠١٨ ودعمنا للجهود التي سوف تقوم بها فرنسا لإنجاح أعمال دورة المراجعة المشار إليها.

(تكلم بالإنكليزية)

على عاتق كل واحد منا. ويؤيد لبنان جميع المبادرات ذات الصلة المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، ويدعو في هذا الصدد إلى تدريس ذلك على نحو جيد.

ويرحب لبنان بزيادة الوعي، عن طريق اللجنة، بالأضرار التي لحقت بالمدنيين جراء الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، فضلا عن زيادة الوعي بالأبعاد البيئية للنزاعات المسلحة. ويؤكد لبنان مرة أخرى على التزامه باتفاقية الذخائر العنقودية، واستنادا إلى تجربته المؤلمة بوصفه ضحية لهذه الأسلحة منذ عام ٢٠٠٦، يدعو لبنان مرة أخرى إلى تحقيق عالمية الاتفاقية.

ويؤكد لبنان من جديد التزامه بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ويتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي في حزيران/يونيه القادم، بوصفه فرصة من بين عدة فرص لمواصلة الاستفادة من الإنجازات التي حققها الاجتماع السادس للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، أساسا بشأن الصلات مع أهداف التنمية المستدامة والقضايا الجنسانية.

وفي هذا السياق، يرحب لبنان بالمنظور الجنساني المدرج في معاهدة حظر الأسلحة النووية والمدرج سابقا في معاهدة تجارة الأسلحة. فهو يعيد التأكيد على ضرورة مواصلة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح. وعلاوة على ذلك، يؤكد لبنان من جديد على ضرورة مواصلة العمل نحو تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة بصورة عالمية وحازمة وفعالة. تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سبارير (ليختنشتاين).

للمرة الأولى منذ عقود، نجد توافقا متجددا في الآراء على الصعيد العالمي بشأن خطر الأسلحة النووية والتهديد الناجم عن استعمالها. بيد أننا، وللأسف، لم نتفق بعد على طريقة لمنع هذا الخطر والقضاء على آثاره المدمرة بشكل دائم في نهاية المطاف.

وفي ٧ تموز/يوليه، صوت لبنان، إلى جانب ١٢٢ دولة، مؤيدا لاعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي اتفاق تاريخي لحظر أسلحة الدمار الشامل الخبيثة تلك وتحديد مسار يفضي إلى القضاء التام عليها. ورحب لبنان باعتماد المعاهدة، التي تعتمد على المعايير التي وضعتها بالفعل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقيات الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وتطويرها.

وعلى الرغم من فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، لا يزال لبنان يؤمن بأهمية معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في نزع السلاح النووي، ولا سيما فيما يتعلق بالتنفيذ، دون مزيد من الإبطاء لقرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، يود لبنان الإشارة إلى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي ليست طرفا في المعاهدة، وأنها لا تزال تحدد السلم والأمن في المنطقة من خلال مواصلة جمع الأسلحة النووية ورفضها وضع مرافقها النووية تحت رقابة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وما زلت متأثرا بالزيارة التي قمت بها إلى هيروشيما في عام ٢٠١٥. لقد كانت تجربة لا تنسى، حيث إنني تمكنت شخصيا من رؤية الآثار المزرعة والآثار الإنسانية المستمرة المترتبة عن استعمال الأسلحة النووية. وأعتقد اعتقادا راسخا أن مسؤولية السعي إلى إنقاذ البشرية من تكرار هذه المآسي القاتلة تقع

وأخيراً، يؤكد لبنان من جديد أن السلم والأمن لا يمكن أن يستمر إلا من خلال تعزيز العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

**السيد شوتنكو** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد أوكرانيا، أود أن أهنيكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأتطلع خلال دورة عام ٢٠١٧ للجنة الأولى إلى حوار بناء وموجه نحو النتائج.

تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.2). وأود الآن أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

ما انفكت أوكرانيا تؤيد نهجا متعدد الأطراف نحو برنامج نزع السلاح والأمن الدولي. ونسلم بالصعوبات أمام تنفيذ المعاهدات الدولية القائمة ودخول معاهدات أخرى حيز النفاذ. ومع ذلك، لا يزال بلدي ملتزما التزاما كاملا بصون وزيادة تعزيز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

نحن نتفق مع الرأي القائل بأن استعمال الأسلحة النووية يشكل أخطر التهديدات التي تواجه البشرية اليوم. على مدى سنوات عديدة، ظلت أوكرانيا ثابتة في دعوتها إلى تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي ومضاعفة الجهود في مجال نزع السلاح النووي. لقد أظهر بلدي نهجا استباقيا بالتخلي عن قدراته النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، قمنا بإزالة جميع مخزوناتنا من اليورانيوم العالي التخصيب ونرفض استخدام هذه المواد الخطرة.

وتواصل أوكرانيا تقديم دعمها الكامل للتنفيذ الفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق عالميتها باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. ومن المؤسف أن مصداقية وكفاءة بعض الركائز الأساسية لمعاهدة

وثمة حاجة واضحة وملحة للنظر في قضايا أمن الفضاء الإلكتروني في اللجنة الأولى. فالإنترنت الآن أصبح من الهياكل الأساسية المدنية، وعلى هذا النحو، يجب ألا يكون هدفا للهجمات أو وسيطا لشنها. ويوفر القانون الدولي الساري، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مبادئ توجيهية متينة، ولكنها غير كافية، بشأن سبل المضى قدما.

كما أنه ثمة حاجة إلى تحديد الروابط مع مسائل مثل السلامة النووية، والأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ومنظومة الشبكة التي يتم من خلالها تشغيل الطائرات المسيرة بلا طيار. وفي هذا السياق، من المهم أيضا النظر على النحو الواجب في المسائل الأخلاقية والقانونية والشواغل الإنسانية التي يثيرها استخدام الطائرات المسيرة بلا طيار.

وعلاوة على ذلك، شهد عام ٢٠١٧ الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. ويأمل لبنان في أن تكون فرصة للمضي قدما في منع تسليح الفضاء الخارجي والحفاظ عليه باعتباره نطاقا عالميا سلميا لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سباربر (ليختنشتاين).

وفي الختام، لا يزال الإنفاق العسكري العالمي يتزايد حيث وصل إلى مستوى مقلق قدره ١٦٨٦ مليار دولار في عام ٢٠١٦ على مستوى العالم. يؤكد لبنان على الحاجة إلى إعادة توجيه الإنفاق لأنشطة التنمية، وفقا لأحكام المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة وإلى تعزيز وزيادة التثقيف في مجال نزع السلاح، من خلال التعليم الجيد النوعية من أجل السلام، كما دعا قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن.

وإمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك من قبل الإرهابيين، خطر واضح ومائل. ونعتقد أن التنفيذ السليم لتوصيات الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٦ لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) سيحسن وسائل الحد من ذلك التهديد.

وأود أن أشير إلى أن حلقة العمل الدولية بشأن تعزيز التنفيذ الفعال للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في سياق مخاطر وتحديات الانتشار الآخذة في التطور ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في كييف بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولا يزال التصدي للقوة التدميرية الهائلة للأسلحة التقليدية يشكل أهمية قصوى بالنسبة للمجتمع الدولي، ولا سيما في سياق الأمن الإقليمي. وعلينا اليوم أن نتصدى بأعلى درجات المسؤولية لمسألة النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية وتكديسها وإساءة استخدامها.

فالعدوان العسكري الروسي على أوكرانيا باستخدام القوات العسكرية النظامية المسلحة بأنواع حديثة من الأسلحة قد ألحق أضراراً بالغة بالنظام القائم لتحديد الأسلحة التقليدية. وتواصل روسيا عمليات النقل غير المشروع للسلع العسكرية إلى أراضيها، في كل من القرم والمناطق الشرقية من أوكرانيا، وبذلك لا تعتمد زعزعة استقرار الأمن في المنطقة دون الإقليمية فحسب، بل وفي جميع أنحاء أوروبا، وتتجاهل تماماً النداءات المستمرة من المجتمع الدولي لاستعادة المراقبة الفعالة للحدود.

إن برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وكذلك الصك الدولي للتعقب من بين أهم الأدوات العالمية لمكافحة ذلك التهديد.

ونقر أيضاً بالدور الحاسم الذي تضطلع به اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة

عدم انتشار الأسلحة النووية قد قوضت بشكل خطير. وأود أن أشير إلى أن القرار التاريخي الذي اتخذته أوكرانيا بالتخلي عن أسلحتها النووية استند إلى حد كبير إلى الضمانات الأمنية الدولية الواضحة

المقدمة خطياً في عام ١٩٩٤، وخاصة مذكرة بودابست التي وقعتها أوكرانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا. وقد أصبحت صلاحية تلك الوثيقة أكثر أهمية في عصر تطور تهديدات الانتشار وكذلك الجهود الرامية إلى تهدئة الشواغل الأمنية للدول الساعية إلى امتلاك قدرات الردع النووية.

إن الانتهاك السافر للالتزامات الدولية، بما في ذلك في إطار مذكرة بودابست من الدول الحائزة للأسلحة النووية قد أدى إلى تقويض كامل النظام الأمني المستند إلى الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، يمكن للمرء أيضاً الإشارة إلى التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية، الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، بالاحترام الكامل لالتزاماتها القائمة فيما يتعلق بالضمانات الأمنية.

وثمة حالة أخرى مروعة تتمثل في التجاهل التام للقانون الدولي وتهديد كبير للأمن العالمي وهي الحالة في شبه الجزيرة الكورية. على الرغم من العديد من قرارات مجلس الأمن، لا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمارس أنشطتها الاستفزازية للغاية. إن أوكرانيا تدعو إلى إجراء تحقيق متعمق في تطوير البرامج النووية وبرامج القذائف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بهدف كشف أي مساعدة خارجية محتملة إلى بيونغيانغ في ذلك المجال.

علاوة على ذلك، وللمرة الأولى منذ سنوات عديدة، تنتهك اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بشكل صارخ حالياً في سورية. يجب أن يظل التنفيذ الكامل لنظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيزه أولوية أساسية على جدول الأعمال العالمي.

وسلامتها الإقليمية أو عن طريق عرقلة اعتماد الأمم المتحدة أو هيئاتها لقرارات هامة.

**السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في دورتها الثانية والسبعين، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل. وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.2). وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

سأقرأ نسخة موجزة من بياني. والنص الكامل للبيان متاح على البوابة الإلكترونية للجنة الأولى.

إن افتتاح دورة هذا العام للجنة الأولى يجري في وقت يبعث على القلق الكبير بالنسبة لقضية نزع السلاح. ونشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في شبه الجزيرة الكورية. وندين بشدة ببرامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية والتجارب المتكررة التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها خروقات جسيمة للعديد من قرارات مجلس الأمن، وتشكل تحدياً متزايداً للنظام العالمي لعدم الانتشار وتهديداً واضحاً للسلم والأمن الدوليين.

نكرر دعوتنا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي فوراً عن تطوير جميع برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية القائمة بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة في وقت مبكر إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ستواصل إيطاليا أداء دورها المتمثل في السعي إلى تحقيق الاستجابة الحازمة والمتماسكة من المجتمع الدولي لهذا التحدي. إن الأزمة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية تولد شعوراً بالحاجة الملحة إلى المضي قدماً في جهودنا المشتركة وفي تحقيق أهداف

الضرر أو عشوائية الأثر واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، وخصوصاً في التعامل مع التدابير التصحيحية بعد انتهاء النزاع للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر وآثار تلك الأنواع من الأسلحة.

شهد بلدي لسنوات العواقب الإنسانية المأساوية للعدوان العسكري الأجنبي. وحتى اليوم، فإن عدد الإصابات البالغة في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، يتزايد بشكل كبير. إن الجماعات المسلحة غير القانونية التي تعمل بالوكالة لحساب الروس زرعت متفجرات من مخلفات الحرب، وكذلك الألغام المضادة للأفراد، ذات الأثر العشوائي، في المناطق السكنية والطرق التي تربط بينها، في انتهاك للاتفاقيات ذات الصلة.

وعلى الرغم من التحديات الأمنية الكبيرة الناجمة عن الحرب المختلطة التي تشن ضد بلدي، فإن أوكرانيا لا تدخر جهداً لكفالة الامتثال التام والسليم لالتزاماتها بموجب المعاهدات المذكورة. وفي الوقت نفسه، فإن التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة التقليدية ومعاهدة حظر الألغام يتطلب، في جملة أمور، تعزيز التعاون والمساعدة البناءة على الصعيد الدولي، وليس مجرد الضغط للالتزام بالجدول الزمني المحددة، دون الأخذ في الاعتبار بخطورة الحالة على أرض الواقع.

إن تآكل النظام العالمي القائم، والتجاوزات المستمرة للقانون الدولي وانتهاكاته التي لم يتم التصدي لها، إلى جانب النزاعات الجارية في أنحاء مختلفة من العالم، لا تزال تضعف مجمل الهيكل الأمني العالمي. ومن الأهمية بمكان إيجاد سبل عملية للتأكد من أن المعايير القانونية الدولية المتعلقة بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة لا تبقى حبراً على ورق، وإنما يتم أيضاً إنفاذها بصورة سليمة واحترامها احتراماً كاملاً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف بحزم وبطريقة موحدة بغية منع أي محاولات ومكافحة أي إجراء يتخذ يعرض للخطر الصكوك الدولية ذات الصلة سواء من خلال السياسة العدوانية أو انتهاك سيادة الدول

لا تزال هناك أولوية رئيسية بالنسبة لإيطاليا، ألا وهي البدء الفوري، في إطار مؤتمر نزع السلاح، بالمفاوضات بشأن إبرام معاهدة بشأن إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة. وبوسع مؤتمر نزع السلاح أن يقدم مساهمة رئيسية أخرى في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق استئناف المناقشات الموضوعية، في سياق برنامج عمل متفق عليه بشأن ضمانات الأمن السلبية بغية تقديم توصيات تتناول جميع جوانبها، بما في ذلك وضع صك دولي ملزم قانوناً.

نكرر دعمنا للدعوة إلى عقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، تحضره جميع دول المنطقة على أساس ترتيبات تتوصل إليها هذه الدول بحرية، على النحو الذي تقرر في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف لعام ٢٠١٠.

ولا تزال إيطاليا ملتزمة بشدة بدعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن الجهة الأخرى، يساورنا قلق بالغ لكون الأسلحة الكيميائية لا تزال تستخدم عمداً لقتل وإيذاء الناس، كما تذكرنا بذلك بشكل مأساوي الأحداث الجارية في سوريا.

نكرر إدانتها لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي أحد وفي أي مكان، وتحت أي ظرف من الظروف. ولكن الإدانة لا تكفي، ولا بد من المساءلة. لذلك نؤيد تماماً الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة وبعثة تقصي الحقائق.

ونعلق أيضاً أهمية كبرى على اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ونتطلع إلى الاجتماع المقبل للدول الأطراف بوصفه فرصة لتزويد الاتفاقية ببرنامج عمل قوي فيما بين الدورات.

نزع السلاح وعدم الانتشار. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن تعددية الأطراف والتعاون الدولي أساسيان لتحقيق نتائج فعالة وطويلة الأجل في الميدان.

من بين الإنجازات التي حققناها مؤخراً، تقدر إيطاليا خطة العمل الشاملة المشتركة، وترحب بتأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستمرار إيران في الامتثال لأحكامها. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضمان إبقاء خطة العمل قصة نجاح.

تتشاطر إيطاليا تماماً هدف تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. إن قلقنا البالغ حيال العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية يدعم جهودنا من أجل إحراز تقدم فعال في نزع السلاح النووي. وتمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار النووي. إن إيطاليا ملتزمة بتهيئة الظروف المواتية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، بطريقة تعزز الاستقرار العالمي وترتكز على مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. ونعتقد أنه يجب السعي إلى تحقيق هذا الهدف خطوة فخطوة وبطريقة يمكن التحقق منها، استناداً إلى التدابير الفعالة، وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية في نهج يركز على توافق الآراء.

من بين تلك التدابير من الحيوي التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. تحيب إيطاليا بجميع بالدول التي لم توقع المعاهدة ولم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك من دون مزيد من التأخير؛ ولحين بدء نفاذ المعاهدة، تدعو إيطاليا جميع الدول، بما في ذلك جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، إلى احترام الوقف الاختياري للتفجيرات النووية التجريبية والامتناع عن أي إجراء من شأنه أن يقوض أهداف ومقاصد المعاهدة.

لذلك يعتبر العراق حفظ السلم والأمن الدوليين وصوغهما مسؤولية تضامنية تقع على عاتق الجميع، وضرورة ملحة يجب العمل على تنفيذها، حيث يدعم العراق جميع الجهود الرامية إلى ضمان تعزيز عالمية المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بنزع السلاح.

إن الانضمام العالمي إلى جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والامتثال العالمي لها من دون تمييز، والقضاء الكامل على هذه الأسلحة، إحدى الركائز الأساسية التي توفر ضماناً حقيقية للمجتمع الدولي في الحد من استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها. وتؤمن حكومة بلادي إيماناً مطلقاً بأهمية استمرار المجتمع الدولي في العمل الدؤوب وبذل الجهود المشتركة للقضاء الكلي والتام على الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى من أجل ضمان مستقبل آمن وسليم لمجتمعنا وللأجيال المقبلة. لذلك صوت وفد بلادي لصالح قرار الجمعية العام ٢٥٨/٧١ والمعنون "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف".

يؤكد العراق أهمية اتباع نهج التعددية في مجال نزع السلاح ونظام عدم الانتشار، كونه أسلوباً ديمقراطياً، تفاوضياً، مفيداً وساري المفعول. كذلك يكفل تحقيق توافق الآراء، بما يضمن احترام الدول الأطراف لتعهداتها بموجب المعاهدات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح والالتزام بأحكامها. وفي هذا الصدد يشدد العراق على الدور الذي يقوم به مؤتمر نزع السلاح، كونه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن مسائل نزع السلاح.

وفي هذا الوقت الذي يرحب فيه العراق بالجهود المبذولة في اعتماد مؤتمر نزع السلاح المقرر (2090/CD) المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، المعني بإنشاء فريق عامل للمضي قدماً بعمل المؤتمر، والذي تم اعتماده في رئاسة رومانيا لهذا العام، إلا أنه يعرب عن الأسف لعدم تمكن المؤتمر من اعتماد أية توصيات بشأن برنامج العمل. لذا يتحتم علينا مضاعفة جهودنا للتوصل

كذلك نلتزم التزاماً تاماً بالجهود الدولية المبذولة لمعالجة الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية للأسلحة التقليدية. ونتوق إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. نحض أيضاً على إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة وعلى التنفيذ الكامل لأحكامها.

نحن ملتزمون باستدامة البيئة الفضائية واستقرارها وسلامتها وأمنها في الأجل الطويل. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن أنسب استجابة للشعور بالإلحاح الذي أعرب عنه المجتمع الدول تتمثل في وضع مجموعة من المبادئ المشتركة على الصعيد العالمي للسلوك المسؤول في الفضاء الخارجي.

وتؤيد إيطاليا وضع قواعد ومبادئ لسلوك مسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني، فضلاً عن تعزيز تدابير بناء الثقة، والتعاون الدولي، وبناء القدرات لتحسين أمن الفضاء الإلكتروني، وتقليل خطر المنازعات فيما بين الدول في هذا الميدان.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن ارتياحنا إزاء اعتماد التوصيات التي قدمتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح التقليدي. ونأمل أن تصبح تلك النتيجة الإيجابية مصدر إلهام للجهود التي ينبغي لنا جميعاً أن نبذلها من أجل تعزيز هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

**السيد فتاح (العراق):** في البداية يؤيد وفد بلادي البيان الذي ألقاه ممثل اليمن باسم المجموعة العربية، والبيان الذي ألقته ممثل إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في مجموعة دول حركة عدم الانحياز (انظر. A/C.1/72/PV.2)).

يعد حفظ السلام أحد المقاصد الرئيسية الأربعة التي أنشئت من أجله الأمم المتحدة، وأصبح السلم والأمن الدوليين جزءاً لا يتجزأ من المعاهدات والصكوك الدولية الخاصة بنزع السلاح.

لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لا بد أن يتم التمهيد له بخطوات أساسية، منها شروع إسرائيل بنزع سلاحها النووي، وانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي، وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويدعو وفد العراق بصفته ميسرا للمادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، جميع الأطراف في الملحق الثاني من المعاهدة إلى التصديق عليها بأسرع وقت ممكن لكي ترى هذه المعاهدة النور، وتدخل حيز التنفيذ بصفقتها صكا قانونيا مكملا، ومعززا للنظام الدولي لعدم الانتشار، لتحقيق هدف طال انتظاره وهو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، ومن أسلحة الدمار الشامل كافة في الشرق الأوسط.

تعتبر مشكلة انتشار الأغلام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحروب وكذلك الذخائر العنقودية، من القضايا المهمة لما لها من آثار مدمرة على الواقع البيئي والتنمية الاقتصادية. ويعاني العراق من وجود أعداد كبيرة من الأغلام التي تتسبب يوميا في إزهاق أرواح العديد من المدنيين والعسكريين على حد سواء. ومما زاد المشكلة تعقيدا هو الاستراتيجية الإجرامية التي انتهجتها عصابات داعش الإرهابية في زراعة الأغلام والعبوات الناسفة في مساحات واسعة من الأراضي لعرقلة القوات العراقية وإعاقة تقدمها باتجاه تحرير تلك المناطق. وكذلك لغرض إلحاق الأذى بالمدنيين وإعاقة عودة العوائل المهجرة إلى مناطق سكنهم بعد تحريرها.

ويشكر العراق جميع الدول والجهات التي قدمت الدعم والمساعدة للعراق. وفي ذات الوقت، يؤكد على الحاجة الماسة للمؤسسات الوطنية لتلقي الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي بأشكالها كافة، للتخلص من شبح هذا النوع من الأسلحة الفتاكة للعنصر البشري والاقتصادي والبيئي على حد سواء.

إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن يلبي شواغل جميع الدول الأعضاء؛ وإبداء الإرادة السياسية والتحلي بالمرونة الكافية لإحياء المؤتمر، لا سيما في ظل الظروف الراهنة المعقدة التي يشهدها المجتمع الدولي، والمتمثلة في تزايد الأزمات الإقليمية، وتفاقم التهديدات الإرهابية، واتساع حدة مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتشكل هذه الظروف مجتمعة عوامل يمكن أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وعلى صعيد ذي صلة، يؤكد العراق أهمية الدور الذي تمارسه هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، بوصفها الهيئة التداولية متعددة الأطراف المعنية بمسائل نزع السلاح داخل الأمم المتحدة. ويرحب باعتماد الهيئة للتوصيات المتعلقة ببند تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، برئاسة بلغاريا، في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٧. لكنه يعرب في الوقت ذاته، عن أسفه لاستمرار فشل الهيئة في اعتماد التوصيات بشأن البند الخاص بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

كما يرحب العراق باعتماد الفريق العامل المفتوح باب العضوية، برئاسة إكوادور في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٧، للأهداف وجدول الأعمال الخاص بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

ويعيد العراق تأكيد أهمية إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في الشرق الأوسط، باعتبار ذلك الركن الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبما يسهم في تعزيز الجهود الرامية لنزع السلاح النووي وتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين على حد سواء. وفي هذا السياق، يعرب العراق عن قلقه العميق جراء الفشل المستمر في الجهود الرامية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمته الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مؤكدا أهمية تنفيذ الدول الوديدة لمعاهدة عدم الانتشار النووي لالتزاماتها في هذا المجال، طبقا للقرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥. إن أي مسعى

وفي باراغواي، يتم تدمير الأسلحة النارية والذخائر المجمعة أو المصادرة بدلاً من إرسالها إلى الأسواق الثانوية.

إن جمهورية باراغواي تعمل على نحو وثيق مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، التي قاد مديرها التنفيذي زيارة إلى باراغواي في آذار/مارس، وعقد اجتماعات مع كبار المسؤولين في وزارات الخارجية والأمن الداخلي ومنع غسل الأموال والجمارك. وخلال الزيارة، سلطت اللجنة الضوء على

”جهود باراغواي من أجل الامتثال للمعايير الدولية في مجال مكافحة الإرهاب بجميع جوانبه، فضلاً عن تنفيذ السياسات العامة الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل من قبل جهات فاعلة من غير الدول؛ لا سيما في مناطق البلد الحدودية“.

كما أكدت اللجنة على ضرورة حصول باراغواي على المساعدة التقنية والأفرقة المتخصصة، من أجل التنفيذ الفعال للآليات والسياسات الرامية إلى منع جميع مظاهر الإرهاب وما يرتبط به من أنشطة إجرامية عابرة للحدود. وعليه، تعترم اللجنة، بناء على طلب حكومة باراغواي، إفاد بعثة متابعة هذا العام تعقد خلالها اجتماعات مع السلطتين التشريعية والقضائية.

وفيما يتعلق بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، صدقت باراغواي على المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، وقامت بإنشاء الوكالة الفضائية لباراغواي، التي تتكون من مؤسسات من القطاعين العام والخاص. ويتمثل هدف الوكالة في تعزيز وتنفيذ سياسات لتطوير أنشطة الفضاء الخارجي الوطنية، واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وتقوم الوكالة الفضائية لباراغواي، التي تم تعيين أول رئيس لها في بداية هذا العام، بوضع البرنامج الوطني للأنشطة الفضائية.

وفي الختام، نود أن نجدد تمنياتنا للجنة الموقرة بالنجاح وتحقيق النتائج المرجوة، وبما يلي شواغل الدول الأعضاء كافة.

**السيد أريوالا راميريث (باراغواي) (تكلم بالإسبانية):**  
يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن وفد جمهورية باراغواي.

ونود أن نهنئ السيد بحر العلوم على انتخابه رئيساً، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين. وله منا تعاون وفد بلدي في تسيير أعمال اللجنة خلال هذه الدورة.

ترحب جمهورية باراغواي باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي وقعت في ٢٠ أيلول/سبتمبر، وتسلمت الضوء على التقدم الكبير المحرز في المجالات الأخرى لنزع السلاح، مثل اعتماد هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة للتوصيات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، وأهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

وكن على يقين، السيد الرئيس، بأن وفد باراغواي ملتزم بتعزيز نزع السلاح في الأمم المتحدة وتقديم مساهمته حتى يتسنى للجمعية العامة، التي تبرهن على أسمى تعبير عن الديمقراطية بين شعوبها على أساس المساواة في السيادة بين الدول، أن تظل هي المنتدى للمناقشات المتعلقة بنزع السلاح بجميع مظاهره.

إن المبادرات الوطنية التي اتخذتها حكومة جمهورية باراغواي قد أتت أكلها بشأن العديد من المسائل المتصلة بنزع السلاح. وقد عززت حكومة باراغواي شفافية نفقاتها العسكرية، وقدمت معلومات عن إنفاقها العسكري إلى الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، وامتثالاً للاتفاقيات الإقليمية وبمساعدة من المنظمة، تقوم باراغواي بصورة دورية بتدمير المعدات العسكرية الفائضة والقديمة، كجزء من التزامها بعملية مراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والقضاء عليه، والحد من مخاطر التخزين.

والأضرار، وبذل العناية الواجبة، مما يفضي إلى تقدم استجابة بشكل مناسب لأي ضرر محتمل عابر للحدود.

وأخيراً، فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يؤكد وفد باراغواي مجدداً التزامه بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، ويدعو إلى اعتماد إطار تكميلي لتلك المعاهدة ليتناول إنتاج الأسلحة التقليدية وتقليص عددها، ويدعو وفود الدول الأعضاء إلى النظر في وضع ضوابط بشأن الذخائر من الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

**السيدة كالاموينا (زامبيا) (تكلمت بالإنكليزية):** يعرب وفد بلدي عن خالص تعازي ومواساة زامبيا لشعب الولايات المتحدة الأمريكية بشأن حادث إطلاق النار الجماعي الذي وقع في لاس فيغاس في ٢ تشرين الأول/أكتوبر.

وأتشرف الآن بتقديم بالتهنئة إلى السفير محمد حسين بحر العلوم على انتخابه رئيساً للجنة نزع السلاح والأمن الدولي. وأود أن أؤكد له الدعم والتعاون الكاملين من وفد بلدي أثناء مداورات اللجنة.

ويود وفد بلدي أن يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/72/PV.2).

وتغتتم زامبيا هذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامها الكامل ودعمها للجهود المتضافرة التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نحو نزع السلاح العام والكامل من أجل التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ومن المسلم به أن الأسلحة النووية هي أكثر الأسلحة خطورة على وجه الأرض، لما لها من قدرة على تدمير الحياة البشرية، مما يعرض البيئة الطبيعية وحياة الأجيال المقبلة للخطر من خلال الآثار الكارثية الطويلة الأمد. وتنجم مخاطر الأسلحة النووية من مختلف زوايا وجودها: إنتاجها وتخزينها وتحرثها. وعلى الرغم من أن الأسلحة النووية

وفيما يتعلق بالأمن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اعتمدت باراغواي خطة وطنية للأمن السيبراني في نيسان/أبريل، لتعزيز أمن أصولها البالغة الأهمية ولتحقيق فضاء إلكتروني يتسم بالأمان والموثوقية والمرونة.

وتؤكد جمهورية باراغواي من جديد التزامها بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويجب أن تكون عملية نزع السلاح النووي شفافة ولا رجعة فيها، وأن توفر آليات فعالة للتحقق، وأن تستند إلى إطار عالمي ملزم قانوناً. ويشعر وفد باراغواي بالقلق إزاء السياسات الرامية إلى تحسين الأسلحة النووية الحالية وتطوير أسلحة نووية جديدة، وتكرر تأكيد رفضها للتجارب النووية الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك للقانون الدولي.

ويدعو وفد باراغواي إلى وضع برنامج عمل يتيح التوسع التدريجي لمناطق خالية من الأسلحة النووية. كما يؤكد من جديد التزامه بأحكام معاهدة تلاتيلولكو، التي تحظر وجود الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب بياناتها التفسيرية بشأن بروتوكولات المعاهدة. ويشكل استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ويتعارض مع المبادئ الواردة في ميثاق منظمتنا.

ويؤيد وفد باراغواي استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، من خلال تنفيذ البرامج الموضوعية بعناية فائقة، وذلك للحد من الأضرار التي يمكن أن يسببها إنتاج الطاقة النووية على البيئة. ويجب على الدول التي تنفذ هذه البرامج في أراضيها أن تقوم بذلك على أساس مسؤولية واسعة النطاق عابرة للحدود، وفقاً لأفضل الممارسات في مجال التعاون الدولي، ومنع المخاطر

قائمة مراقبة وطنية، وآليات لتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات، وبناء القدرات الشاملة للتعاون. ولكي تحقق معاهدة تجارة الأسلحة أهدافها والغرض منها على نحو فعال، تدعو زامبيا إلى تعزيز المعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها، من خلال الجهات الفاعلة دون الإقليمية والأطراف المعنية الأخرى.

وتقر زامبيا تماما بمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها. وفي هذا الصدد، فإننا ملتزمون بعملية تحقيق أهداف مختلف الصكوك الدولية والقارية والإقليمية، وهي مصممة لمعالجة مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تمشيا مع التزام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات ضد الأفراد والجماعات الضالعة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها، بانضمامها إلى الصكوك الرئيسية التي تشمل بروتوكول الأسلحة النارية، وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، الذي يمكن الدول من تحديد الأسلحة غير المشروعة وتتبعها.

كما يود وفد بلدي أن يعرب عن شواغله بشأن اقتناء الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل. وتشارك زامبيا مع الدول الأعضاء الأخرى في مكافحة وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين وغيرهم من الجماعات من غير الدول. ويمكن أن يتحقق ذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة في تشجيع جميع الدول على تعزيز النظم الوطنية لمكافحة الانتشار تنفيذًا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يسعى إلى الحيلولة دون حيازة الجهات من غير الدول للأسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيميائية. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل جهود متضافرة في مجال تبادل المعلومات. وينبغي أيضا اتخاذ خطوات أوسع نطاقا للمساعدة في بناء قدرات الدول من خلال زيادة التعاون فيما بين جميع الجهات المعنية والمجتمع المدني والباحثين.

لم تستخدم سوى مرتين في الحروب، لا يزال أكثر من ١٥٠٠٠ سلاح نووي موجودا لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية، وفي بعض الحالات، لدى عدد قليل من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مع إجراء ما يزيد على ٢٠٠٠ اختبار نووي أجري على الأرض وفي البحر والمختبرات. وعلى الرغم من وجود عدد من المعاهدات المتعددة الأطراف القائمة بغرض القضاء على الانتشار والفحص من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦، لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في هذا الاتجاه.

وتواصل زامبيا تأييد القرار ٣٤٧٢ (د - ٣٠) بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفها أداة من أجل تعزيز معايير عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي وتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن. ويشجع زامبيا أن جميع الدول الأفريقية دول أطراف في معاهدة بليندابا، ولها جدول أعمال مشترك لجعل القارة الأفريقية خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي المناطق الأخرى التي لم تحقق هذه الأهداف للعمل على إيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وسيضطر وفد بلدي إلى النظر في إمكانية استخدام الطاقة النووية باعتبارها منفعة عامة، بدلا من استخدام الطاقة النووية في نظم الأسلحة. وفي هذا السياق، واصلت زامبيا دعم أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز البروتوكولات الإضافية للوكالة، التي تميل إلى المحافظة على الأحوال المعيشية للناس في مجال الطاقة النووية. وفي هذا الاتجاه، شاركت زامبيا مع بعض الجهات المعنية في توليد الكهرباء من الطاقة النووية لأغراض سلمية محضة.

وفيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، التي تعد زامبيا طرفا فيها، فإن زامبيا تضع تدابير تقتضي التنفيذ الفعال للمعاهدة. ومن بين التدابير الجاري إنفاذها، سن تشريعات وطنية، ووضع

والأمن الدولي، وذلك انطلاقاً من سياستها القائمة على احترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. فلطالما كانت دولة الكويت سباقة إلى التوقيع والتصديق على المعاهدات الدولية المتعلقة بعدم الانتشار، والتي من بينها على سبيل المثال لا الحصر، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، بالإضافة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي.

وتؤكد الكويت في هذا الإطار على أهمية توصل المجتمع الدولي إلى توافق مجتمعي من أجل التطبيق الكامل غير الانتقائي لجميع المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح، وعلى وجه التحديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ببركاتها الثلاث، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية، تلك المعاهدة التي تعتبر المظلة الرئيسية لجميع الجهود المبذولة باتجاه إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

شهدت منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار خلال السنوات العشر الأخيرة فترات متفاوتة في الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي بشكل عام والدول النووية بشكل خاص، إلا أن ما نعيشه اليوم من أحداث جعل المسائل المتعلقة بعدم الانتشار تعود إلى صدارة المواضيع ذات الاهتمام المشترك على الساحة الدولية. فالزخم الذي نستشعره هذا العام، جاء بعد سنوات طويلة من الجمود في مجال عدم الانتشار، حيث شهدنا بارتياح نجاح أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية، تحضيراً لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، وانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي لمناقشة عدم الانتشار النووي، والذي جاء قبل أيام من احتفالنا بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر باليوم الدولي للإزالة الكاملة

يود وفد بلدي أن يبرز بعض الشواغل المتعلقة بسباق التسلح في الفضاء الخارجي. ويتعين على جميع الدول الأعضاء إعداد وثائق ختامية شاملة من أجل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، واتخاذ تدابير ترمي إلى منع تحويل الفضاء الخارجي إلى منطقة صراع، وإلى استخدام جميع الدول له كتراث مشترك لجني الفوائد الأكبر للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.

وترى زامبيا أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء التقيد بمبادرات عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وفي الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد التزام زامبيا ودعمها للجهود العالمية الرامية إلى نزع السلاح الكامل بجميع جوانبه من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

**السيد الفصام (الكويت):** يسرني بداية أن أقدم لسعادتكم، السيد الرئيس، ولبية أعضاء المكتب بخالص التهنية بمناسبة انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى وإدارتها خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، معربين لكم عن استعدادنا التام للعمل معكم ودعم جهودكم في ظل ثقتنا بأن خبرتكم ودرايتكم ستسهمان بلا شك في إثراء أعمال اللجنة ونجاحها. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا لسلفكم، سعادة الممثل الدائم للجزائر، على دوره البارز في قيادة أعمال اللجنة خلال الدورة السابقة بنجاح واقتدار.

يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي ألقاه ممثل اليمن بالنيابة عن المجموعة العربية (انظر A/C.1/72/PV.2).

تتعقد اجتماعات اللجنة الأولى هذا العام، في ظل ما نشهده من تطورات عديدة على صعيد نزع السلاح والمسائل المتعلقة بعدم الانتشار النووي. وأود هنا إعادة تأكيد موقف دولة الكويت المبدئي والثابت حيال ما يتصل بقضايا نزع السلاح

التجارب النووية التي من شأنها أن تعرض حياة الأبرياء للخطر وتهدد السلم والأمن الدوليين.

فما تشهده شبه الجزيرة الكورية اليوم من تجارب نووية وإطلاق صواريخ باليستية من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل مصدر قلق ليس للكويت فحسب بل للمجتمع الدولي بأسره. إن مخاطر السلاح النووي وآثاره لا تعترف بالحدود الوطنية أو الإقليمية، بل تتخطى ذلك لتصل إلى أبعد المدن والقرى، الأمر الذي قد يؤدي بحياة الملايين ويترك آثاره الخطيرة على البيئة. ويود وفد بلدي في هذا الصدد التأكيد لكافة الأطراف المعنية على أهمية ضبط النفس واختيار طريق الحوار الدبلوماسي كمخرج لهذه الأزمة وتحلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن برامجها النووية، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ختاماً، إننا وإذ نطرح عليكم بعضاً من أولوياتنا بشأن هذه المواضيع التي ستبحثها اللجنة، فإننا نود التأكيد على أن وفد بلدي يولي إعطاء كافة المواضيع نفس القدر من الأهمية وسيكون لنا بيانات ومداخلات أخرى لدى مناقشة بقية بنود أعمال اللجنة.

**السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية):** أهنتكم بحارة، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في هذه الدورة، وأهنئ جميع أعضاء المكتب على انتخابهم. وأؤكد لكم تعاون الوفد السنغالي الكامل.

تؤيد السنغال البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/72/PV.2).

تركز مناقشة اليوم على مختلف الأزمات والتوترات في جميع أنحاء العالم التي تزيد تعقيد عملية نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. سيظل نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي

للسلحة النووية، وكذلك انعقاد أعمال الدورة العاشرة للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونتطلع إلى انعقاد اجتماع رفيع مستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح في عام ٢٠١٨.

لا تزال شعوب منطقة الشرق الأوسط تترقب اليوم الذي تصبح فيه منطقتنا خالية من الأسلحة النووية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. فلقد كانت خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠ بارقة أمل لشعوب منطقتنا من أجل تحقيق الهدف المنشود المتمثل في إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية. ولا يزال يحدونا ذلك الأمل اليوم في تحقيق ذلك الهدف من خلال مواصلة بذل قصارى جهودنا من منطلق مبادئنا الثابتة لتحقيق تطلعات شعوبنا في هذا المجال.

إننا وإذ نعرب عن قلقنا من استمرار الدول النووية في التنصل من تنفيذ التزاماتها تجاه ما صدر عن المؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٩٥ وخطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، اللتين لا تزالان ساريتي المفعول، فلا بد من التشديد على أهمية مضاعفة الجهود من أجل انعقاد مؤتمر معني بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية في أسرع وقت ممكن وبحضور كافة دول المنطقة، بما في ذلك إسرائيل التي تستمر في موقفها الرافض للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار أو حتى التوقيع على اتفاق الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك لكي تتفادى الإعلان عن عدد منشآتها النووية أو حتى السماح للوكالة بمعاينتها.

لقد مضى ما يقارب ٧٢ سنة على إجراء أول تجربة نووية شهدتها العالم. ففي القوت الذي يتوجب علينا أن نشيد بجهود من سبقونا في الحد من التجارب النووية، فلا بد لنا أن نعرب أيضاً عن بالغ القلق من استمرار هذه التجارب حتى يومنا الحالي من قبل بعض الدول النووية. إن دولة الكويت تجدد إدانتها لكل

وتحديد تدابير مبتكرة تتخذ في مكافحة جماعية وفعالة للتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها. بيد أن العديد من الدول، بما فيها بلدي، قد ندد بافتقار برنامج العمل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة إدارة الذخائر. وبالمثل، عبرت أغلبية الدول الأطراف في المعاهدة عن أسفها لعدم وجود إشارات محددة إلى تجارة الأسلحة.

ومع ذلك، أعادت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تأكيد التزامها بالتنفيذ الكامل لبرنامج العمل وتعزيز التعاون والمساعدة فيما بين البلدان. كما إنها أنشأت آلية رصد للدورة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي المقبل، المقرر عقده في عام ٢٠١٨، والصك الدولي الذي يمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعبئها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. إن التعاون الدولي والمساعدة مطلوبان لتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، ولا سيما من خلال بناء القدرات والتدريب ونقل التكنولوجيا والمعدات للدول التي تطلبها.

وترحب السنغال بدخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد عقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في جنيف في أيلول/سبتمبر. ويعكف بلدي على تنفيذ المعاهدة. وهو يعمل على تعزيز الانضمام العالمي إليها، ويشجع التعاون الإقليمي من أجل الاستفادة من تبادل الممارسات الجيدة ويواصل إشراك المجتمع المدني في أنشطة التوعية بالمعاهدة. إن الوقت مناسب لدعوة البلدان التي لم توقع بعد على المعاهدة أو تصدق عليها إلى أن تفعل ذلك من دون تأخير، من أجل تيسير إضفاء الطابع العالمي عليها وتنفيذها. ويجب علينا كذلك أن نعمل على خفض النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها وصنعها، التي يظل انتشارها غير المقيد مصدر قلق لنا جميعاً.

وعدم الانتشار النووي، هدفا بعيد المنال طالما أن المفاوضات متعددة الأطراف ذات الصلة لم تحرز سوى القليل من التقدم، على الرغم من اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، في ٧ تموز/يوليه، في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها.

ولذلك، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها وتعهداتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما في البيئة الحالية التي تتسم بالتهديد الإرهابي المتنامي والخطر المتزايد من وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول. نحن نعتقد أن تعددية الأطراف لا تزال تمثل أنسب طريق إلى نزع السلاح الكامل في تلك البيئة والسبيل الوحيد لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك، فإننا نناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ الخطوات اللازمة لإزالة رؤوسها الحربية النووية.

لقد نظمت مملكة هولندا، التي ترأس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي، سلسلة اجتماعات قبل المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المقرر عقده في عام ٢٠٢٠. وقد عقد الاجتماع الأول في داكار يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير، في قارة، على أن أذكر، أعلنت منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة بليندايا عام ١٩٩٦. وقد أتاح هذا الاجتماع للبلدان الأفريقية اكتساب المزيد من الوضوح بشأن أولوياتها بشأن القضايا ذات الصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مثل عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وقد مكن الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٦، الدول الأعضاء من استعراض التقدم المحرز

وفي الختام، أشاطركم ما قاله فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، الذي ذكر في بيانه في المناقشة العامة للجمعية العامة، مؤخراً:

”لقد كانت الأجيال السابقة تملك من الحكمة ما يكفي لكي تفهم أن الانعزالية والتناحر تؤديان إلى طريق مسدود. وقد بنت دعائم السلام على أنقاض الحرب؛ لكنه سلام قيد الإنجاز دائماً. وحيثما تتعثر أسسه تتعرض البشرية جمعاء للتهديد. تقتضي حكمة أسلافنا أن نعمل معاً للحفاظ على السلام، باسم إنسانيتنا المشتركة التي تجمعنا معاً وتخصنا بمصير مشترك.“ (A/72/PV.10 صفحة ٩).

**السيد سكينر - كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):**  
أهنئ السيد بحر العلوم على انتخابه رئيساً للجنة الأولى في هذه الدورة، وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وليطمئنوا إلى أن وفد بلدي سيدعم عمل اللجنة الأولى.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

لقد اتسمت بداية هذه الدورة للجنة الأولى بالاعتماد التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية. فالمعاهدة تعيد تأكيد الالتزام الثابت لأغلبية الدول التي تشكل المجتمع الدولي بتعزيز نزع السلاح النووي، وهو هدف رئيسي. وبالمثل، فإنها تقر بالتهديد الذي تشكله هذه الأسلحة على الأمن الجماعي، وكذلك العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدامها على الأجيال الحالية والمقبلة.

ومن ثم، فإننا نعيد تأكيد التزامنا الثابت بنزع السلاح النووي. لقد وقعت غواتيمالا، في ٢٠ أيلول/سبتمبر، على معاهدة حظر الأسلحة النووية. إن ذلك الصك يشكل خطوة

وثمة ركيزة أخرى من ركائز نزع السلاح وعدم الانتشار - التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة لحظر إنتاج المزيد من المواد الانشطارية للأغراض عسكرية - في حالة من الجمود، على الرغم من إحراز قدر من التقدم. ويجب أن يُشجع فريق الخبراء التحضيري، المكلف بتقديم توصيات بشأن عناصر معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، في جهوده الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء. وقد عقد الاجتماع الأول للفريق في آب/أغسطس. وفي الوقت نفسه، يجب اتخاذ تدابير لضمان ألا تقع مخزونات المواد الانشطارية في ٣٢ بلداً في الأيدي الخطأ، وأن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ من دون إبطاء.

وبالمثل، يجب أن تحترم حقوق البلدان غير القابلة للتصرف في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، في ظل المراقبة اليقظة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما نعيد تأكيد الدور الحصري الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وبدور هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. لقد تم التوصل لأول مرة منذ عام ١٩٩٩، إلى توافق في الآراء في نهاية فترة السنوات الثلاث ٢٠١٥-٢٠١٧ بشأن توصيات الفريق العامل الثاني المعني بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ندعو إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وعلى الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية.

وأخيراً، يرحب بلدي بالمساهمة القيمة التي قدمتها المنظمات غير الحكومية في مجال نزع السلاح. ونعيد التأكيد على أنه يجب منحها المكانة التي تستحقها، بما في ذلك في مناقشاتنا.

أننا قد أنشأنا منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فيجب أن نضمن عدم وجود أي خطر نووي يهددنا. ولذلك فمن المهم أن تشكل منطقتنا مثلاً يحتذى في مناطق أخرى من العالم.

وعلى أمل تحسين الحالة في بلدي، فإن إحدى الأولويات الرئيسية في جدول أعمال حكومة بلدي هي أمن المواطنين، والذي تعرّض على مرّ التاريخ لخطر العنف المسلح. يزيد من خطر هذه الآفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتي تهدد حماية الناس والسلامة البدنية والمعنوية لسكان البلد، وتعرقل تهيئة بيئة تشجع على التنمية والوحدة. ونحن ملتزمون التزاماً عميقاً بنزع السلاح من جميع جوانبه. كما ظهر التزامنا عندما وقعنا على معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وأودعنا صك تصديقها في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦. وقد دخلت ولايتها حيز النفاذ في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

وتجدر الإشارة إلى أن وفد بلدي قد شارك بنشاط في مؤتمرات الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة من أجل الإسهام في عملية صنع القرارات التي تعزز فعاليتها. وبالمثل، فقد اتخذ خطوات من أجل تعزيز عالمية المعاهدة. ويسرّ غواتيمالا اختيارها كأحد البلدان لمشروع الصندوق الاستثماري للتبرعات، الذي نؤمن إيماناً راسخاً بأنه سيساعد على النهوض بتنفيذ هذا الصك الهام، من خلال التعاون التقني والمالي.

إن غواتيمالا دولة مسالمة، وهي ملتزمة بالتنظيم الفعال والواقعي والسليم لتجارة الأسلحة. إنها بلد قد عانى من العواقب الوخيمة الناجمة عن ضعف الأنظمة الدولية التي لا تمثل التحديات التي تواجهها العديد من البلدان. دعونا نطالب بأن يكون أمن شعوبنا والمسؤولية المشتركة للمجتمع العالمي هي الشروط المرجعية المستخدمة لمنع الأفراد العنيفين والإرهابيين، وقبل كل شيء التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية، من الحصول

أساسية نحو نزع السلاح النووي، تشكل إسهاماً كبيراً في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ترفض غواتيمالا الادعاءات بأن المعاهدة تؤدي إلى نتائج عكسية وتُنشئ انقسامات سياسية. وتعتقد غواتيمالا اعتقاداً راسخاً أن المعاهدة تكمل أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتُقوي ركائزها الأساسية الثلاث. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التطورات الأخيرة أظهرت أنه أصبح من الملح والضروري المضي قدماً نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ونزع السلاح النووي هو الطريق المعقول الوحيد إلى عالم أكثر أمناً. ولا شيء يساعد على إزالة خطر انتشار واستخدام الأسلحة أكثر من الإزالة التامة لها.

وتؤكد غواتيمالا من جديد على وجود وصحة نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك الالتزامات التي دأبنا على التعهد بها، لا سيما في المؤتمرات الاستعراضية للأطراف في المعاهدة. وصحيح أن التحديات الجديدة التي تمثلها البيئة الجديدة أدت إلى تباين في الآراء بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها. إلا أنه لا يمكننا أن نغفل عن حقيقة أن المعاهدة قد اعتمدت بوصفها حجر الزاوية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وتشجع غواتيمالا على الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتقييد التام بكل أحكامها. وتشدد على أن تنفيذها التزام قانوني وأن جميع الدول الأطراف فيها تلتزم بإعطاء مؤشرات واضحة على أنها تتقيد بها نصاً وروحاً. ونعتبر هذا الصك القانوني الدولي أفضل الأسس التي نحرز بها تقدماً في بناء عالم أكثر أمناً.

استأنف الرئيس مهام رئاسة الجلسة.

إن غواتيمالا فخورة بأنها طرف في معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة ذات كثافة سكانية عالية خالية من الأسلحة النووية في العالم وكانت مثلاً يُحتذى ومصدر إلهام لإنشاء مناطق أخرى في العالم خالية من الأسلحة النووية. وبما

الشامل، واحتمال وقوعها في أيدي الجماعات الإرهابية وأطراف النزاعات من غير الدول. ومع تقديرنا للإسهامات القيمة والكبيرة للصكوك والمبادرات والإعلانات الدولية لتجنيب العالم العديد من المخاطر والتحديات، ولا سيما في مجال إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، إلا أن المخاطر المتزايدة التي يواجهها المجتمع الدولي تفرض على الجميع مسؤولية أكبر لتعزيز التعاون وتكثيف الجهود لمواجهة هذه المخاطر.

لا يزال الخطر النووي يشكل مصدر قلق كبير للأسرة الدولية، مما يجعل مسألة إخلاء كافة مناطق العالم من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى أمراً ملحاً. ونعيد التأكيد بأنه وبعد مرور أكثر من أربعة عقود على إبرام معاهدة عدم الانتشار النووي، التي تعدّ الركيزة الأساسية لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وامثال جميع الدول لتخليص العالم من هذا الخطر الكبير، استناداً للمادة السادسة من المعاهدة والخطوات ذات الصلة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت في مجال نزع السلاح وأثرها على السلام والأمن والاستقرار في العديد من مناطق العالم، فإن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تفتقر إلى الأمن والاستقرار. ويود وفد بلدي أن يعرب عن قلقه البالغ من عدم إحراز تقدم ملحوظ في إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وعدم تنفيذ الالتزامات المترتبة عن نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، والخطوات الصادرة عن مؤتمر عام ٢٠٠٠، وخطة عمل ٢٠١٠، وكذلك فشل المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

تؤمن دولة قطر بأن الاستثمار في الوقاية من النزاعات كفيل بتحقيق الأمن الدولي الذي ننشده جميعاً. ويوفر الموارد

على الأسلحة النارية. ونغتتم هذه الفرصة لنؤكد مجدداً دعمنا الراسخ لمعاهدة تجارة الأسلحة والتزامنا القاطع بتنفيذها تنفيذاً كاملاً، وإضفاء الطابع العالمي عليها في المستقبل القريب.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدين بشدة أعمال الاستفزاز وزعزعة الاستقرار التي ارتكبتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فهذه الأعمال تقوض السلام والأمن الدوليين، وتزيد التوترات الإقليمية والعالمية، وتعوق الحوار السلمي على الطريق المؤدي إلى نزع السلاح النووي. ومن الواضح أن جميع أعمال الاستفزاز والتهديد تشكل انتهاكاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

إن المجتمع الدولي يواجه تحدياً رئيسياً متمثلاً في اتخاذ خطوات أكثر جرأة لتحقيق نزع السلاح النووي. وقبل كل شيء، فهو يتطلب إرادة سياسية واضحة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ومجموعة من الإجراءات العملية في الوقت المناسب ويمكن التحقق منها والتي ستتمكننا من التخلي عن الخطاب الذي يجبرنا على الاعتراف بالتقدم المحرز، حتى وإن كانت الأسلحة النووية ما زالت موجودة بأعداد كبيرة، ويجري تحديثها.

**السيد آل خليفة (قطر):** أود بداية أن أهنيكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم، متمنياً لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم. مؤكداً لكم تعاون وفد دولة قطر معكم ومع الوفود المشاركة لإنجاح أعمال هذه اللجنة.

كما أضّم صوت بلدي لبيان المجموعة العربية وبيان حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/71/C.1/PV.2).

تؤكد التحديات التي تواجه الأمن الجماعي على الحاجة الماسة لمضاعفة الجهود الدولية في مجال نزع السلاح والأمن، وذلك في ظلّ تزايد النزاعات، واستمرار ظاهرة الإرهاب، وانتشار الأسلحة، والمخاطر الناجمة عن استخدام أسلحة الدمار

ويعيد وفد بلدي التأكيد على أن غياب مؤسسات وتشريعات دولية واضحة تنظم هذا المجال الخطير والحيوي وتعاقب مرتكبي جرائم القرصنة الإلكترونية العابرة للحدود يشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي ويتطلب اتخاذ إجراءات صارمة وواضحة وتحميلهم المسؤولية القانونية الكاملة عن هذه الجرائم. لقد آن الأوان لاتخاذ المجتمع الدولي خطوات جادة بشأن هذا الموضوع. وتحدد دولة قطر استعدادها للمشاركة في أي جهد دولي مشترك يخلص البشرية من سوء استخدام التقدم العلمي في مجال الأمن السيبراني.

حرصت دولة قطر على اعتماد سياسة ثابتة إزاء قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، تنطلق من إيمانها الراسخ بأن تحقيق الأمن والسلم الدوليين هو مسؤولية مشتركة للدول الأعضاء وأن الإطار المتعدد الأطراف هو السبيل الوحيد لمعالجة قضايا نزع السلاح ومنع الانتشار والأمن الدولي بشكل عام وتخليص البشرية من أسلحة الدمار الشامل عامة والأسلحة النووية على وجه الخصوص. وتحدد دولة قطر التزامها بالتعاون في هذا الإطار، استناداً لميثاق الأمم المتحدة، والمساهمة في الجهود الدولية الرامية للقضاء على تلك الأسلحة، حيث واصل بلدي تنفيذ كافة الالتزامات المترتبة على كونه طرفاً في الاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح. وتقوم دولة قطر باستضافة وتمويل كثير من فعاليات المنظمات الدولية ذات الصلة بتنفيذ هذه الاتفاقيات.

وعلى المستوى الوطني، تقوم اللجنة الوطنية القطرية لحظر الأسلحة، منذ إنشائها عام ٢٠٠٤، بتقديم المشورة للجهات الحكومية المختصة في كل ما يتصل بالمسائل المتعلقة بحظر الأسلحة بغية تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقيات الدولية المعنية التي انضمت إليها دولة قطر. وحرصاً من دولة قطر على ترسيخ قيم السلام وتوعية الأجيال القادمة بخطورة أسلحة الدمار الشامل، تنظم اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة برنامجاً توعوياً سنوياً لطلبة المدارس والجامعات حول الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة

المالية والبشرية التي تنفق على التسلح، ويضع حداً لسباق التسلح الناجم عن تزايد التوترات والأزمات الدولية والتي أضحت مصدر قلق بالغ للجميع بسبب تعاضم آثارها الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، يدرك العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن غياب الحوار يعمق انعدام الثقة بين الأطراف ذات العلاقة بالأزمات، ويدفع إلى المزيد من التسلح ويزيد من حالة عدم الاستقرار التي يعاني منها عالمنا.

وعليه فإننا نحدد تأكيد قناعتنا بأن الأمن الدولي يتحقق من خلال تعزيز سبل الوقاية الجماعية من الأزمات، واللجوء إلى حل الخلافات والنزاعات وفق أحكام المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وغني عن البيان بأن الوقاية من النزاعات تشكل ركناً أساسياً في سياسة دولة قطر، التي دأبت على المساهمة الفاعلة في تسوية النزاعات بالسبل السلمية وفي مقدمتها الوساطة وبالتشاور مع هيئات الأمم المتحدة المعنية.

إن أمن المعلومات الإلكترونية والأمن السيبراني يُشكلان تحدياً كبيراً للمجموعة الدولية، وقد شهد العالم انتهاكات خطيرة للمنظومات الإلكترونية للدول وللمؤسسات الخاصة على حد سواء. وكما أشار الأمين العام في بيانه الاستهلالي أمام الجمعية العامة (انظر A/72/PV.3)، فإن الحرب الإلكترونية أصبحت حقيقة لا يمكن تجاهلها وهي قادرة بشكل متزايد على تعطيل العلاقات بين الدول وتدمير هياكل وأنظمة الحياة الحديثة. وفي هذا الصدد، يُعرب وفد دولة قطر عن تأييده لاستنتاجات فريق الخبراء الحكوميين للأمم المتحدة المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وندعم توجه المجموعة الدولية الذي أكدته الفريق بشأن أهمية تعزيز التعاون الدولي المتعدد الأطراف لتعزيز الأمن المعلوماتي وتأمين المصالح الوطنية على شبكة المعلومات الدولية بما يُحصن الدول ويعزز قدراتها ضد أي هجمات تخريبية تستهدف مرافق الدولة أو التأثير على مصالحها عبر شبكة المعلومات الدولية.

التحديات الهائلة التي يواجهها علمنا. وللأسف، لم يتغير شيء يُذكر، يبعث على الثقة ويقلل من التحديات الهائلة التي تواجه السلام والأمن العالميين. بل، إننا نواجه المزيد من التحديات والمآزق، والتي تبرر جميعها ضرورة أن نضاعف جهودنا وأن نعمل بجد من أجل تحقيق السلام والأمن العالميين. وفي هذا الصدد، يتطلب بناء الزخم الصحيح والنهج المتعدد الأطراف بذل جهود متضافرة ووضع خطة عمل جديدة.

وفي سياق التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، سيواصل وفد بلدي إبراز أبعاد ميزانيات الدفاع العالمي الفلكية، بما في ذلك الموارد الهائلة التي تخصصها الدول الحائزة للأسلحة النووية لصيانة وتحديث نظم الترسانات النووية، فضلا عن إمكانية حصول جهات غير مأذون لها من غير الدول دون قيد على طائفة واسعة من الأسلحة التقليدية.

واليوم، فإننا نشهد في كل مكان حولنا أخطار وآثار إمكانية الحصول على الأسلحة التقليدية دون ضابط، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فمن أفريقيا إلى الشرق الأوسط ومرورا بأوروبا وإلى الأمريكتين وآسيا، أصبحت المجازر مروعة بصورة غير مسبوقة، لا سيما المذابح الهائلة للسكان الأبرياء على أيدي الإرهابيين والمتمردين والمجرمين وأفراد العصابات. ونحن نشهد تدمير المدن والجماعات أو هجرها، مع وقوع خسائر فادحة في الأرواح الغالية والممتلكات وخسائر في سبل العيش وهجرة جماعية قسرية. وفي معظم الحالات، فإن قيام كيانات من غير الدول بشراء أو نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة يُمكن إلى حد كبير من ارتكاب أعمال العدوان الطائش هذه ويوفر لها دعما فعليا. ويستخدم الإرهابيون وغيرهم من العصابات هذه الأسلحة بصورة عشوائية بهدف إحداث حالة فوضى وسفك دماء المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال.

وكان سبب التأييد الساحق للمعاهدة التاريخية لتجارة الأسلحة واعتمادها في عام ٢٠١٤ هو الحاجة إلى تشكيل جبهة

الدمار الشامل. كما يقدم مركز الدوحة الإقليمي للتدريب، الذي أنشئ في عام ٢٠١٢، خدمات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للتدريب على الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

وتعيد دولة قطر التأكيد على موقفها بأن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد لبحث قضايا نزع السلاح، وضرورة أن يعتمد المؤتمر برنامج عمل متوازنا وشاملا يُفضي إلى تحقيق تطلعات الأسرة الدولية في مجال نزع السلاح بما في ذلك التفاوض حول منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وغيرها من المسائل المتعلقة.

ختاما، إن تحقيق الأمن والاستقرار في العالم هو مسؤولية مشتركة، ولن يتحقق هذا الهدف إلا بوفاء جميع الدول بالتزاماتها تجاه نزع السلاح.

**السيد محمد باند (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):** يود وفد نيجيريا تهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في هذه الدورة، وتهنئة أعضاء المكتب الآخرين. ونحن سنستفيد في عملنا حقا من خبراتكم وتجاربكم الواسعة والتزامكم الكبير. ولذلك، أؤكد لكم كامل دعمنا وتعاوننا.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، السفير صبري بوقدوم، على قيادته وجهوده الجديرة بالثناء.

ويرحب وفد بلدي بالملاحظات التي أدلى بها رئيس الجمعية العامة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح (انظر A/C.1/72/PV.2).

وتؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/71/PV.2)، وأود أن أدلى بالبيان التالي بصفتنا الوطنية:

خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، انضم وفد بلدي إلى الدول الأعضاء الأخرى في تسليط الضوء على

النووية، فيما نعمل بدأب من أجل كفالة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالمؤتمر العاشر المعني بتسهيل بدء نفاذ المعاهدة، المعقود في ٢٠ أيلول/سبتمبر، ويدعو البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما دول المرفق ٢، إلى القيام بذلك دون مزيد من التأخير.

وبخصوص الأحداث الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية، فإن وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء استمرار التجارب النووية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويعيد وفد بلدي تأكيد دعوته السابقة إلى بذل جهود متضافرة من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل إشراك ممثلين لكافة مناطق العالم للإسهام في الأمر والتحاور مع نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في سياق الهدف العام المتمثل في كفالة نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

وترحب نيجيريا، بصفتها دولة طرفاً في معاهدة بليندابا، بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم. فمعاهدة بليندابا هي بمثابة درع لقارة أفريقيا، بما في ذلك عن طريق منع وضع أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر تجارب الأسلحة النووية فيها. وكتقدير لضمان عالم خالٍ من الخوف من الأسلحة النووية أو من إمكانية استعمالها، يدعو وفد بلدي جميع الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الرامية إلى تكرار هذا التدبير في الأجزاء المتبقية من العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط.

ونود تذكير الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى بالحاجة إلى التفكير في ما إذا كان المأزق الحالي يخدم مقاصد وأهداف إنشائه. وبغض النظر عن الاعتبارات السابقة والإجراءات التي اتخذها المؤتمر، لا شك في أن العجز الطويل الأمد عن الاتفاق على البت في مسائل محددة يؤثر سلباً على

مشتركة للتصدي بقوة للتهديد للسلام والأمن الدوليين، الناجم عن عدم تنظيم الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بنتائج المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، المعقود في جنيف في الشهر الماضي. ويحب علينا مواصلة القيام بما هو ضروري بالوقوف إلى جانب الدول الأطراف وغيرها من الأطراف الموقعة على المعاهدة. وتتيح لنا الأعمال الإرهابية الأخيرة وهيمنة الجماعات المتمردة في العديد من مناطق العالم، بما فيها بلدي، فرصة لمراجعة مواقفنا والتزاماتنا وما حققناه حتى الآن كدول.

فبينما تواصل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أيدي العصابات الإجرامية والإرهابيين والجماعات المسلحة الأخرى حصد الأرواح بشكل عشوائي، لا تزال الأسلحة النووية هي أقوى أدوات الدمار الشامل وينبغي أن تكون إزالتها الهدف النهائي لجميع عمليات نزع السلاح في إطار طائفة الأهداف الواسعة التي تسعى الأمم المتحدة إلى بلوغها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يرحب وفد بلدي ترحيباً حاراً باعتماد المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية، التي فُتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر. ووفد نيجيريا لا يزال يفخر بأنه شارك بنشاط في العملية المفوضية إلى اعتمادها، وبأنه كان من أول البلدان التي وقعت على المعاهدة. ونحن نسترشد في التزامنا بموقفنا المبدئي حيال نزع السلاح النووي في العالم. وندرك أيضاً الآثار الإنسانية الكارثية التي يمكن أن تنجم عن الاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي تأكيد معارضته لتحديث الأسلحة النووية الموجودة ولاستحداث أنواع جديدة من الأسلحة.

إن التفجيرات النووية التجريبية لا تسبب توتراً في البيئة السياسية العالمية فحسب، بل إن لها أيضاً آثاراً مدمرة على بيئتنا من خلال نشر المواد المشعة في الغلاف الجوي. وعلينا جميعاً واجب حماية البيئة من خلال احترام الوقف الاختياري للتجارب

الأمنية الإقليمية والعالمية، فيما يعزز أيضا الثقة بين الدول. وبالتالي، فإن سؤالنا المشترك الآن هو كيف يمكننا النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحسين بيئتنا الأمنية في نفس الوقت؟ ويتعين على جميع الدول أن تضاعف جهودها من أجل تحقيق هذا الهدف. وفي البيان التالي، أود توضيح آراء اليابان بشأن هذه النقطة.

أولا وقبل كل شيء، من أجل تعزيز نزع السلاح النووي، فإن إعادة بناء التعاون والثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها أمر لا غنى عنه فيما توجد نهج مختلفة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وثانيا، لذلك، من الضروري أن نركز على تنشيط تدابير عملية وملموسة من أجل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، بدلا من انتقاد النهج المتبعة. ومن ذلك المنطلق، أود أن أوضح التدابير العملية التي تعتقد اليابان أنها فعالة وذات أهمية في ظل الظروف الراهنة.

أولا، نحن ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية مرة أخرى إلى اتخاذ المزيد من التدابير الملموسة لنزع السلاح قبل عقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠، وذلك من خلال تنفيذ الخطوات المتفق عليها الواردة في الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية السابقة. ومن بين أمور أخرى، تؤكد اليابان على أهمية الشفافية والحد من المخاطر. ومن الضروري تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة مستوى الشفافية في الترسانات النووية، ولا سيما من خلال تقديم تقارير أكثر تواترا وتفصيلا عن الأسلحة النووية تتضمن بيانات رقمية. كما نحث جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك الحد من خطر الاستخدام العرضي للأسلحة النووية.

ثانيا، ننظر اليابان إلى وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة

سمعة مؤتمر نزع السلاح ومصداقيته. وكان يحدونا وطيد الأمل في أن يسارع أعضاء المؤتمر إلى القيام بما هو ضروري لتحقيق الهدف من إنشائه.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، لا يزال وفد بلدي ملتزما بمهدفها بوصفها التدبير الوحيد المتاح لتحقيق مبادئ وأهداف نزع السلاح والأمن الدولي. ولا نزال نأمل في أن يسود حسن تقدير الأمور من أجل كفالة فهمنا للحاجة إلى العمل بشكل متضافر وحاسم لمعالجة تلك المسائل، التي تشكل مصدر قلق شديد للإنسانية.

وسيقدم وفد نيجيريا، خلال الجلسات العامة، ثلاثة مشاريع قرارات بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، ونسعى إلى تأييد جميع الوفود لها. وهذه المشاريع هي "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا" و "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا" و "حظر إلقاء النفايات المشعة".

**السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، وهي لجنة هامة تنطوي رئاستها على تحديات. وأؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين، ونتطلع إلى العمل عن كثب معكم ومع فريقكم ومع جميع الزملاء لتنفيذ مهامنا المشتركة.

بما أن اليابان هو البلد الوحيد على الإطلاق الذي عانى من الدمار النووي أثناء الحرب، فإنها تعزز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ولا سيما من خلال التوعية عبر الحدود والأجيال، استنادا إلى واقع التفجيرات الذرية والعواقب الإنسانية المترتبة عليها.

ونعتقد أن نزع السلاح النووي والأمن الوطني مترابطان تماما. ومن غير ممكن وغير الفعال القيام بنزع السلاح دون مراعاة الشواغل الأمنية الدولية الحالية. فنزع السلاح يحسن البيئة

سبتمبر وعملينا إطلاق القذائف التسيارية فوق اليابان في ٢٩ آب/أغسطس و ١٥ أيلول/سبتمبر. وبشكل هذا انتهاكا صارخا ويبرهن على تجاهل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والالتزامات الأخرى.

إن اليابان تحت بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الإيقاف الفوري لأنشطتها النووية وتلك ذات الصلة بالقذائف التسيارية، والامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الاستفزازية، والتخلي عن جميع برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية بصورة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. ويجب على المجتمع الدولي أن يبقى متحدا في تعزيز جميع التدابير الممكنة لمكافحة هذا الخطر الأمني. وإذ تضع اليابان في اعتبارها تلك النقاط، فإنها ستقدم إلى اللجنة مرة أخرى مشروع قرار بعنوان "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية". ونأمل في أن يحظى بدعم واسع النطاق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أكثر مما كان عليه الحال في السنوات السابقة.

وخلال الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، أعلنت اليابان إنشاء فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم ملموس في نزع السلاح النووي. وسيتم عقد الاجتماع الأول للفريق في هيروشيما يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيكون من بين المشاركين مجموعة واسعة من الخبراء من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونتوقع أن يسفر ذلك الاجتماع عن نتائج مثمرة.

وبالإضافة إلى مسائل الأسلحة النووية، ما فتئت اليابان ملتزمة بمواصلة الجهود الأخرى الرامية إلى نزع السلاح مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، وغيرها من المسائل الناشئة، بما في ذلك الحرب الإلكترونية والإرهاب النووي.

النووية الأخرى ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبارهما أكثر اللبنة اتصافا بالطابع العملي لنزع السلاح النووي. ونرحب بعقد الدورة الأولى لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ونحن مقتنعون بأن الفريق سيضيف قيمة إلى العمل الذي اضطلع به فعلا فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بحيث يمكن أن يفضي إلى البدء الفوري للمفاوضات.

ثالثا، على الرغم من أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد، فإن عملية إضفاء الطابع العالمي عليها ما برحت تحرز تقدما. واليابان عاقدة العزم على مواصلة جهودها من أجل الإسهام في دخولها حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بنتائج المؤتمر العاشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المعقود في نيويورك في الشهر الماضي.

رابعا، يجب تطبيق مبدأ إمكانية التحقق، إلى جانب الشفافية واللارجعة، على جميع عمليات نزع السلاح النووي. وترحب اليابان بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي في العام القادم في الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، نشيد بالجهود التي تبذلها الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وقد أصبحت هاتان المبادرتان منبرين قوين يمكن من خلالهما لكل من الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك غير الحائزة لها العمل معا من أجل تعميق فهمها لدور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي.

يمثل البرنامج النووي وبرنامج القذائف لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحديا خطيرا وغير مسبوق للمجتمع الدولي. وتدين اليابان بأشد العبارات تكرار التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك التجربة النووية التي أجريت في ٣ أيلول/

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن مدة البيان الأول تقتصر على ١٠ دقائق والبيان الثاني على خمس دقائق.

**السيد إن إيل ري (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)**  
(تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز قدر الإمكان.

أولاً، أمارس حقي في الرد على الإدانة والاستنكار الباطلين لسياسة الردع النووي والدفاع عن النفس لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. أعتقد أن بعض البلدان لا تفهم الطبيعة الحقيقية لشبه الجزيرة الكورية وهذه البلدان تُفاهق عن عمد الوضع فيها، في اتباعها للولايات المتحدة.

لقد سبق أن أوضحنا في الاجتماعات السابقة أن برنامجنا النووي هو لردع التهديدات والهجمات النووية من جانب الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية - بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة - قد نشأت نتيجة للسياسة العدائية والتهديدات النووية للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وما لم تقم الولايات المتحدة بإلغاء سياستها العدائية ووقف تهديداتها النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإننا لن نعيد قيد أنملة عن الطريق لتعزيز قدرتنا النووية من أجل الحفاظ على سيادة بلدنا وحقه في الوجود ومصالحه الحيوية.

يواصل الممثلون في جلسة اليوم التعبير عن الفزع إزاء الحالة في شبه الجزيرة الكورية لكنهم لا يستطيعون أو لا يقدرّون على معارضة الولايات المتحدة في سياستها العدائية وتهديداتها النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تشكل السبب الجذري للمشكلة. ومن المنظور الأخلاقي، فإن ممثلي تلك البلدان ليسوا في موقع يمكنهم من معالجة المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. إذا كانوا يريدون أن يشهدوا سلاماً وأمناً

وترحب اليابان بالنتائج المثمرة للمؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عُقد في جنيف في أيلول/سبتمبر من هذا العام. وستتولى اليابان رئاسة المؤتمر الرابع للدول الأطراف، المقرر عقده في اليابان في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨. واليابان، بصفتها الرئيس، مصممة على مواصلة التنفيذ الصارم والفعال، وعلى تعزيز الشفافية وبناء الثقة وإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. ونتطلع إلى التعاون مع جميع الدول الأطراف وتلك المحتمل أن تصبح أطرافاً، وكذلك مع المجتمع المدني والدوائر الصناعية من أجل بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في تنظيم التجارة الدولية للأسلحة التقليدية والحد من المعاناة الإنسانية.

وستقدم اليابان إلى اللجنة مشروع قرارين هامين بعنوان "معاهدة تجارة الأسلحة" و "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه".

تحدد مشاريع القرارات هذه التدابير التي نعتقد أنها الأكثر أهمية، حيث أن معاهدة تجارة الأسلحة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مترابطة. ونتوقع أن تحظى بتأييد واسع النطاق بين الدول الأعضاء.

قبل أن أختتم بياني، أقول إنه صحيح أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من التغلب على جمود خطير منذ أكثر من عقدين من الزمن. يجب علينا أن نبذل كل جهد ممكن لبدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، مع الاستفادة من سلسلة المناقشات الموضوعية والمتعمقة التي أجراها الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً هذا العام. إن الإرادة السياسية القوية مع الاهتمام السياسي الرفيع المستوى ضروريان في الواقع لاستئناف العمل الحقيقي في مؤتمر نزع السلاح.

وفي الختام، أودّ أن أشدد على كلمات ثلاث، أعتقد أنها هامة جداً هنا في اللجنة الأولى - إعادة البناء والإحياء والتعزيز.

**السيد الحلاق** (الجمهورية العربية السورية): حاولت ممثلة فرنسا اليوم في بيانها فرض رأي بلدها واقتناعاته، وأنهم توصلوا بما لا يدع مجالاً للشك إلى استنتاج بشأن خان شيخون ومن كان وراء تلك الحادثة. ونسألها، كما قلنا لغيرها البارحة (انظر A/C.1/72/PV.3)، إذا كان هذا هو اقتناع حكومة بلدها، فالأجدر بفرنسا أن تدعو إلى حل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووقف صرف الجهد والأموال الطائلة على الأنشطة الأهمية.

يدين بلدي حملة التضليل والكذب المسعورة والادعاءات المفبركة التي تسوقها فرنسا إزاء خان شيخون. والتي تُظهر دون أي شك انخراط فرنسا في تدبير هذه الجريمة في إطار شراكتها الكاملة في العدوان على سورية، وعلاقتها المتينة مع الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية، وعلى رأسها تنظيمي جبهة النصرة وداعش الإرهابيين والجماعات الإرهابية المرتبطة بهما. وخصوصاً أن فرنسا، وفي مخالفة واضحة لما أشارت إليه ممثلة فرنسا في بيانها اليوم بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، تقوم بتزويد الجماعات الإرهابية في سورية بالسلح والذخائر والمعدات والاستخبارات، بما في ذلك المواد الكيميائية السامة. وفي هذا الصدد، أدعو الزميلة ممثلة فرنسا إلى قراءة الكتاب المعنون "الطريق إلى دمشق"، للكاتبين جورج مالبرونو وكريستيان شينو، واللذين أكدا على انخراط وزير خارجية فرنسا السابق لوران فابيوس في حادثة استخدام السلاح الكيميائي في الغوطة الشرقية لدمشق في آب/أغسطس ٢٠١٣.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد على بعض التعليقات التي أدلي بها في وقت سابق اليوم.

طرح ممثل الاتحاد الروسي مسألة المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو كبير.

حقيقتين في العالم، ينبغي لهم أن ينظروا للحالة المتدهورة في شبه الجزيرة الكورية على حقيقتها ويعتمدوا الرأي الخاص بهم بشأنه. ثانياً، رداً على ممثل فرنسا، نعلم أن فرنسا دولة حائزة للأسلحة النووية؛ ولديها ترسانة من الأسلحة النووية. وإذا كانت فرنسا تعتقد أن الأسلحة النووية خطيرة إلى هذه الدرجة وأنها تهدد السلم والأمن الدوليين، فينبغي لها بحسن نية تقديم مثال على دولة حائزة للأسلحة النووية تزيل أسلحتها النووية.

ويرفض وفد بلدي رفضاً قاطعاً الادعاءات الاستفزازية التي أدلى بها ممثل اليابان فيما يتعلق بالردع النووي الخاص بنا. فليس اليابانيون في موقع يمكنهم من انتقاد سياسة الردع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. في إطار المظلة النووية للولايات المتحدة، تسمح اليابان للغواصات النووية وحاملات الطائرات التي تعمل بالطاقة النووية بدخول أراضيها. وقد أصبحت اليابان قاعدة لوجستية متقدمة للولايات المتحدة. كما أن لدى اليابان مخزوناً يبلغ أكثر من ٤٠ طناً من البلوتونيوم القابل للاستخدام في الأسلحة النووية و ١,٢ طن من اليورانيوم عالي الدرجة، وهو ما يمكن أن يستخدم لصنع أكثر من ٦٠٠٠ سلاح نووي وإنتاج تكنولوجيا الأسلحة النووية، متى ما رأت اليابان الوقت مناسباً للقيام بذلك. وتعمل اليابان جاهدة لكي تصبح عملاقاً عسكرياً مستخدمة التهديدات بالأسلحة النووية والقذائف الآتية من الشمال كذريعة، مما يخلق بيئة دولية تساعد على غزو البلدان الأخرى.

وتستغل اليابان تجاربنا النووية وإطلاق القذائف التسيارية كمهزلة تضليلية لإخفاء حقيقة أنها تقوم بتوسيع قدرتها العسكرية وتعزيز طموحاتها في إعادة الاستيلاء على القارة الآسيوية. يجب أن تضع اليابان في اعتبارها أن آسيا اليوم لم تعد كما كانت في الماضي. ويجب على اليابان إصدار اعتذار صادق عن جرائمها الماضية ضد الإنسانية، وأن تكبح مطامحها العسكرية والنووية.

أن يتخذ الخطوات اللازمة لإزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية.

**السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** بادئ ذي بدء، لن ترد اليابان على الملاحظات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تُرغم اليابان على اتخاذ تدابير دفاعية ملائمة. فقد أجرت كوريا الشمالية دون إشعار العديد من عمليات إطلاق القذائف التسيارية، التي تشكل تهديدا لأمن اليابان وسلامة أراضيها ومنطقتها الاقتصادية الخالصة. والإجراءات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واضحة وضوح الشمس. بالإضافة إلى ذلك، رأت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن العديد من البلدان قد أدانت انتهاكاتهما الكثير جدا لقرارات مجلس الأمن. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتنال الشامل والكامل لتلك القرارات.

ثانيا، فيما يتعلق بميزانية الدفاع، فإن سياستنا هي دفاعية حصرا. وميزانيتنا وموقفنا بشأن الدفاع يتسمان بالشفافية. فنحن دائما نوضح سبب اتخاذنا تدابير معينة.

وأخيرا، فيما يتعلق بالمسألة البلوتونيوم، فإن اليابان شفافه جدا. لقد خلصت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن جميع المواد النووية التي بحوزة اليابان، بما في ذلك البلوتونيوم، لا تزال تستخدم في أنشطة سلمية، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا تزال الحكومة اليابانية متمسكة بمبدأ عدم حيازة البلوتونيوم بدون أغراض محددة. فهي تستخدم البلوتونيوم في المفاعلات المبردة بالماء الخفيف. علاوة على ذلك، ما برحت اليابان، في إطار جهودنا الطوعية، تنشر المعلومات المتعلقة بإدارتها للبلوتونيوم، التي هي أكثر تفصيلا من المطلوب في المبادئ التوجيهية الدولية.

**السيد ري إين إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):** لقد أدلى ممثل الولايات المتحدة ببيان

وكما يعرف العديديون في الغرفة، كنا واضحين للغاية منذ البداية بأن نشر تلك المنظومة لا يهدد بأي حال من الأحوال لبداية القوات النووية الاستراتيجية لدى الصين أو روسيا. لقد أوضحنا ذلك في مناسبات عديدة. لقد أجرينا محادثات مع ممثلي كلا البلدين إزاء حقيقة أن المنظومة لا تهدد، بأي شكل من الأشكال، قواتهما الاستراتيجية. أردت فقط أن أتأكد من أن هذا مسجل رسميا مرة أخرى.

كما ناقش زميلي الروسي مسألة كوريا الشمالية والاقتراح الذي طرحته الصين - ما يسمى برنامج التجميد مقابل التجميد. وكما أخبرتهما مرات عديدة، فإننا لا نقبل هذا الاقتراح لأنه يوجد تكافؤ بين بلدين يجران تدريبات عسكرية روتينية جدا، من ناحية، وبلد ينتهك عددا كبيرا جدا من قرارات مجلس الأمن، من ناحية أخرى. ونحن نرفض هذا التكافؤ.

ورداً على تعليقات ممثل النظام الكوري الشمالي، مرة أخرى، استمعنا إلى نقاط سخيفة للمناقشة. أوصي ممثل النظام بالسعي إلى إيجاد نقاط مختلفة للمناقشة وسرد جديد لأن لا أحد يصدق ما يحاول النظام تسويقه إلى المجتمع الدولي. ومنذ البداية، قلنا إننا لا نشكل إطلاقا أي تهديد لكوريا الشمالية. إن التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية، التي هي مصدر قلق عميق لنا وللمجتمع الدولي، ليست مسألة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية. إنها مسألة بين المجتمع الدولي وكوريا الشمالية. ويجب على كوريا الشمالية أن تكف عن محاولة طرحها بوصفها مسألة ثنائية.

ومن الواضح جدا الإدانة واسعة النطاق للنظام بسبب تجاربه على الأسلحة النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية، وقد رأينا ذلك في عدد من المنتديات. ونأمل جميعا أن يضع النظام حدا، في مرحلة ما، لخطابه الاستفزازي وهجماته، ويدرك أنه إذا أراد العودة في نهاية المطاف إلى رحاب المجتمع الدولي، فيجب

والمنطقة فحسب، بل كذلك الولايات المتحدة وبلدان أخرى في محيطه.

ويجب أن نبعث برسالة واضحة جدا إلى نظام بأننا لن نستفز أن نقبل بهذه التهديدات والاستفزازات، وأن الطريق إلى السلام هو أن تتخذ خطوات، كما التزم بالقيام به، من أجل المساعدة على إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ولم نر أي دليل على الرغبة في القيام بذلك. وتتواصل التهديدات الاستفزازية. وأود أن أوضح بجلاء مرة أخرى أن حكومة بلدي ستبذل أقصى ما يمكنها على الإطلاق، نظرا لالتزامها الثابت، بحماية ليس شعبنا وقواتنا العسكرية فحسب، ولكن حلفاؤنا في آسيا أيضا. ويجب أن نكون واضحين للغاية بشأن ذلك.

وتعليقي الأخير هو أن هذا النظام يجب أن يوقف الاستفزازات والتهديدات لأننا سندافع عن مصالحنا. وإننا لن نسمح لهذا النظام المارق بالاستمرار في تهديد الكوكب بالأسلحة النووية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

استفزازي فيما يتعلق ببلدنا، بقوله أنها لا تشكل تهديدا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ما فتئ نظام الولايات المتحدة يهدد بلدنا بالأسلحة النووية على مدى ٧٠ عاما. وإلا فكيف يمكن تفسير ملاحظات عنيفة، مثل صب "النيران والغضب" و "التدمير الكامل" التي تفوه بها مباشرة زعيم أكبر القوى الحائزة للأسلحة النووية، إذا لم تفسر على أنها تهديد؟

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تسعى إلى حيالة الأسلحة النووية بسبب الولايات المتحدة في المقام الأول. لا بد لبلدنا أن يعزز قدرته النووية ويطورها. وإزاء جميع النوايا والأهداف، تشكل قدرتنا النووية رادعا لوضع حد للتهديدات النووية من جانب النظام الذي يملك الأسلحة النووية، ومنع الغزو العسكري. يتمثل هدفنا النهائي في تحقيق توازن في القوى مع الولايات المتحدة. وستدافع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوقار عن سلامها وأمنها متبعة بسياستها القوية في مجال الردع النووي، وستساعد في صون السلام والأمن الدوليين.

لقد ساق ممثل اليابان بعض الادعاءات الاستفزازية. واليابان ليس في وضع يمكنها من انتقاد التجارب النووية وعمليات إطلاق الصواريخ والقذائف التسيارية التي تجربها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**السيد وود** (الولايات المتحدة) (تلكم بالإنكليزية): أعذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكني أود أن أكون واضحا بشأن من أين تأتي التهديدات. وأعتقد أننا سمعنا جميعا وقرأنا العديد من المقالات الصحفية بعد كل عملية إطلاق قذيفة عن عزم النظام ضرب الولايات المتحدة، مستخدما قذائف تسيارية عابرة للقارات مزودة بأسلحة نووية. تلك هي الادعاءات التي أثبتت. وهناك صور لزعيم النظام وهو يصفق لزملائه ويعانقهم لاقتراحهم في اعتقادهم من ضرب الولايات المتحدة بسلام نووي. إنه نظام لا يعمل على زعزعة الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية